جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة :علوم اقتصادية

التخصص : تحليل اقتصادي و استشراف

النمو و التنمية في ظل العولمة
(الأثر على الجزائر)

من إعداد الطالبين:

- براهمي عبدالله
- حقاني امحمد

تحت إشراف الأستاذ :

أ.د دقيش مختار

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	عن الجامعة	الصفة
وهراني مجدوب	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	رئيسا
دقيش مختار	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مؤطرا و مقررا
جلولي سهام	أستاذة محاضرة	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

إهداء

إلى من قال الله في حقهما

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ، وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما و وفقني في برهما

إلى زوجتي الغالية و أولادي و إخواني

إلى جميع الأساتذة بقسم العلوم الاقتصادية

إلى جميع الأصدقاء و زملائي تحليل اقتصادي واستشراف.

إلى كل طالب علم أتمنى له التوفيق و النجاح

إهداء

إلى أحق الناس بصحبتي أمي الغالية أطال الله في عمرها و رعاها و شفاها من الأسقام

إلى من تحمل مشاق الحياة من اجل سعادتي و تحقيق أحلامي و إلى من سبق الزمن لتوفير

احتياجاتي أبي رحمه الله و أسكنه فسيح جناته .

إلى زوجتي الغالية و أولادي وإخواني

إلى جميع الأساتذة بقسم العلوم الاقتصادية

إلى جميع الأصدقاء و زملائي تحليل اقتصادي واستشراف

إلى كل طالب علم أتمنى له التوفيق و النجاح .

حقاني امحمد

كلمة شكر و تقدير

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي ،وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " .

الآية 19 سورة النمل .

لا شكر لمخلوق قبل شكر الخالق عز وجل ، الذي أنار لنا الألباب وفتح أمامنا الأبواب ووهبنا القدرة على طلب العلم و اعترافا لذوي الفضل بفضلهم ووفاء و تقديرا و احتراما للسراج الذي أضاء بنوره درب كل طالب علم إلى أستاذنا الكريم الدكتور دقيش مختار نتقدم له بالشكر الجزيل على النصح، التوجيه ، التشجيع والتحفيز و على طيبة القلب و رحابة الصدر خلال إعداد هذا البحث .

أطال الله في عمره و نور دربه

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

عنوان	الصفحة
مقدمة عامة	أ ـ د
الفصل الأول: الإطار النظري للنمو و التنمية الاقتصادية	
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	3
المطلب الثاني: تصنيفات النمو الاقتصادي	4
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	5
المبحث الثاني: عموميات حول التنمية الاقتصادية	10
المطلب الأول :تعريف التنمية الاقتصادية	10
المطلب الثاني :أهداف التنمية الاقتصادية	11
المطلب الثالث :نظريات التنمية الاقتصادية	13
المبحث الثالث: واقع النمو و التنمية الاقتصادية	15
المطلب الأول: ارتباط النمو الاقتصادي بالتنمية	15
المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو والتنمية الاقتصادية	18
المطلب الثالث: مقارنة بين النمو و التنمية الاقتصادية	19
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: الإطار العام لظاهرة العولمة	
تمهيد الفصل	23
المبحث الأول: مفهوم العولمة و مراحل تطورها	24
المطلب الأول: تعريف العولمة	24
المطلب الثاني : نشأة العولمة	25
المطلب الثالث :مراحل تطور العولمة	27
المبحث الثاني : مؤشرات العولمة و أهدافها	29
المطلب الأول: أنواع العولمة	29
المطلب الثاني: خصائص العولمة	31
المطلب الثالث : أهداف العولمة	33

المبحث الثالث : دوافع و مظاهر العولمة و مؤسساتها	**35**
المطلب الأول : دوافع العولمة	**35**
المطلب الثاني : مظاهر العولمة	**38**
المطلب الثالث : مؤسسات العولمة	**39**
خلاصة الفصل	**41**
الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة	
تمهيد الفصل	**45**
المبحث الأول : واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برنامج الإنعاش و البرنامج التكميلي لدعم النمو من الفترة (2001- 2009) و تقييمهما .	**46**
المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001 – 2004)	**46**
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005- 2009)	**49**
المطلب الثالث : تقييم البرامج الإنمائية في بداية الألفية الثالثة	**50**
المبحث الثاني : تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري مع العالم دراسة تقييمية خلال الفترة (2010- 2019)	**60**
المطلب الأول : أداء مؤشرات التنافسية للجزائر في تقرير التنافسية العالمية خلال الفترة (2010- 2018)حسب المنهجية القديمة	**60**
المطلب الثاني : أداء مؤشرات التنافسية للجزائر في تقرير التنافسية العالمية خلال الفترة (2018 – 2019) حسب المنهجية الجديدة	**65**
المطلب الثالث: تقييم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر التنافسية العالمية GCI خلال الفترة (2010- 2019)	**68**
المبحث الثالث : العولمة و الأثر على الجزائر	**70**
المطلب الأول : سياسة الانفتاح في الجزائر	**70**
المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على الاقتصاد الجزائري	**73**
المطلب الثالث : الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الألفية الثالثة	**77**
خلاصة الفصل	**80**
خاتمة عامة	**82**
قائمة المراجع و المصادر	**85**

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	قائمة الجداول	الصفحة
01	أهم المؤشرات الاقتصادية (2003 – 2004)	50
02	أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال الفترة (2001 – 2009)	56
03	معدل النمو لأهم القطاعات (القيمة المضافة %)خلال الفترة (2001- 2009)	59
04	متوسط الإنتاجية الإجمالية لليد العاملة خلال الفترة (2006-2009)	59
05	أداء مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة(2010-2018)	60
06	أداء مؤشر معززات الكفاءة للجزائر خلال الفترة (2010-2018)	62
07	أداء مؤشر عوامل الابتكار للجزائر خلال الفترة (2010- 2018)	64
08	أداء مؤشر تمكين البيئة للجزائر خلال الفترة(2018- 2019)	65
09	أداء مؤشر رأس المال البشري للجزائر خلال الفترة (2018 – 2019)	66
10	أداء مؤشر الأسواق للجزائر خلال الفترة(2018- 2019)	67
11	أداء مؤشر نظام الابتكار للجزائر خلال الفترة(2018- 2019)	67
12	تطور أداء مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2019)	68

قائمة الأشكال

رقم الشكل	قائمة الأشكال	الصفحة
1- 2	تصورات أدم سميث حول النمو الاقتصادي	6
03	نظرية التنمية المتوازنة عند رودان	13

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

جراء ظهور العولمة شهد الاقتصاد العالمي تحولات اقتصادية كبرى فبرزت هيئات و مؤسسات عالمية تجعل العالم منطقة تجارية موحدة يدخل إليها الأغنياء و الفقراء معا ، أين تكون هناك قوانين السوق هي الفاصلة في تحقيق النمو، فدخلت أغنى دول العالم نظام السوق ما ترتب عليه من تحرير التجارة و إلغاء القيود على حركة رأس المال، هذه الهيئات التي تساهم في إرساء معالم العولمة من خلال وضع إستراتيجية واضحة للتعاون و التكامل بين الأسواق الدولية و أبرز هذه المؤسسات، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي و المنظمة العالمية للتجارة.

و في البداية، كان الوهج يبشر بعولمة تعود إلى الرخاء و القضاء على الفقر، فاستخدمت الدول الصناعية نفوذها و معوناتها لإغراء الدول النامية على الولوج إلى حلبة العولمة، و تغير سياستها بما يتلائم مع قوانينها ، و الجزائر على من بين الدول النامية فقد تأثرت بظهور العولمة.

1. **إشكالية البحث :**

و من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال التالي:

ما حقيقة النمو و التنمية في ظل وجود العولمة؟ و ما هو واقع الاقتصاد الجزائري أثناءها؟

2. **الأسئلة الفرعية :**

هذه الإشكالية تؤدي بنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما المقصود بالنمو و التنمية الاقتصادية؟ و ما هو واقعهما؟
- ما المقصود بظاهرة العولمة الاقتصادية؟ و فيما تتجلى؟
- ما هو واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الألفية الثالثة؟

3. **فرضيات الدراسة :**

و كإجابة مؤقتة للتساؤلات الفرعية السابقة نضع الفرضيات التالية :

" النمو و التنمية الاقتصادية في ظل وجود العولمة أدى عدم المساواة في الدخل بين دول الشمال و دول الجنوب" .

و قد قسمنا هذه الفرضية إلى فرضيات جزئية أهمها:

- تعتبر التنمية الاقتصادية سياسة تشمل تغيرات جذرية بالهياكل الاقتصادية من أجل تحقيق نمو اقتصادي و زيادة دخل الفرد و الاستراتيجيات المحددة في ظل نظام اقتصادي عالمي .
- تؤدي العولمة إلى زيادة الترابط و الاندماج بين الأسواق المالية و عدم المساواة بين دول الشمال و دول الجنوب، حيث أنها تجعل الأغنياء أكثر غنى و الفقراء أشد فقرا .
- التصدي لإفرازات العولمة عن طريق تحقيق تكاتل اقتصادي جنوب- جنوب من أجل التقليل من سلبياتها على الاقتصاد .

4. أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- الإحاطة و الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لظاهرة العولمة، و تبيان مدى تأثيرها على النمو و التنمية والاقتصاد الجزائري.
- محاولة الوصول إلى عولمة عادلة توافق بين النمو و التنمية بدون تبعية.
- الاستطلاع في موضوع العولمة و السعي إلى رفع قدرتنا المنهجية وتنمية معارفنا الاقتصادية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

تسليط الضوء على الواقع المعاش، حيث أصبح العالم يعاني من تواجد الفقر المستمر إلى جانب الثراء و الرفاهية.

البحث عن حلول لإنعاش التنمية الاقتصادية للوصول إلى نمو متكافئ

6. منهجية الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي حيث قمنا باستخدام المنهج الوصفي لوصف الإطار العام لموضوع البحث،و ذلك عند وصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية و العولمة الاقتصادية و مختلف أدواتها في حين استخدمنا المنهج التحليلي لتحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري.

7. مبررات اختيار الموضوع :

من المبررات التي دفعتنا لاختيارنا هذا الموضوع:

أ. أسباب ذاتية : تتمثل فيما يلي

- محاولة منا لإثراء هذا الموضوع بدراسة خاصة للاقتصاد الجزائري.
- الميول الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع.
- الارتباط الوثيق لموضوع الدراسة بمجال تخصصنا والواقع الاقتصادي.

ب. أسباب موضوعية: تتمثل فيما يلي

- محاولة تسليط الضوء على الاهتمام المتزايد بظهور العولمة خاصة في الآونة الأخيرة.
- عرض أثر العولمة على الاقتصاد الجزائري.
- الاستفادة من مزايا العولمة في تحقيق النمو و التنمية الذي يساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد و تحقيق التطور المنشود للبلاد.

8. حدود الدراسة :

- الحد الموضوعي: دراسة النمو و التنمية في ظل العولمة (الأثر على الجزائر)
- الحد المكاني: لقد حصرنا الدراسة في تسليط الضوء على أثار العولمة على الاقتصاد الجزائري

- الحد الزماني : تمتد الدراسة التحليلية من 2010إلى غاية 2019 ، من خلال دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري.

9. صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على المراجع حول هذا الموضوع
- عدم توفر إحصائيات جديدة ومعطيات و بيانات حول انعكاسات العولمة على النمو و التنمية

10. الدراسات السابقة:

اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة و تتمثل فيما يلي:
دراسة من إعداد الطالبتين العمراني العانس و كوميش حليمة ، مذكرة ليسانس ،عام 2006،حول تناقض النمو و التنمية في عصر العولمة " واقع و تحديات"، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير
و العلوم التجارية ،تخصص علوم التسيير يحي فارس ،جامعة المدية يهدف من خلالها البحث عن حلول لإنعاش التنمية للوصول إلى نمو متكافئ وما نتج عن ذلك أن كثير من الدول النامية أو معظمها ليست قادرة على المشاركة في عملية العولمة و ذلك لوجود حواجز عديدة تحول دون مشاركتها كا الاستقرار السياسي في الاقتصاد الكلي و خلصا إلى مجموعة من التوصيات:

- تعزيز التعاون بين الشمال و الجنوب
- إصلاح نظام التجارة العالمية

11. هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

1. **الفصل الأول:** يخص الإطار النظري والذي عالجنا فيه دراسة نظرية للنمو و التنمية الاقتصادية:

- عموميات حول النمو الاقتصادي (تعريف النمو ، تصنيفات النمو ، نظريات النمو)
- عموميات حول التنمية الاقتصادية(تعريف التنمية الاقتصادية، أهداف التنمية، نظريات التنمية).
- واقع النمو والتنمية الاقتصادية (ارتباط النمو بالتنمية،مؤشرات قياس النمو و التنمية، المقارنة بين النمو و التنمية).

2. **الفصل الثاني:** تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار العام لظاهرة العولمة :

- نشأة العولمة و أبعادها(تعريف العولمة ،نشأة العولمة، مراحل تطورها).
- مؤشرات العولمة و أهدافها (أنواع العولمة ،خصائص العولمة،أهداف العولمة).
- دوافع و مظاهر العولمة و مؤسساتها (دوافع العولمة، مظاهر العولمة،مؤسسات العولمة).

3. **الفصل الثالث:** واقع الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة مع إبراز أهم أثار العولمة على الاقتصاد الجزائري لنختم هذه الدراسة بمجموعة من النتائج و التوصيات

- واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلتي برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2009) : واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة

برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)،البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)،تقييم البرامج الإنمائية .

- تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية (2010-2019) : أداء مؤشر التنافسية العالمية للجزائر في تقرير التنافسية العالمية خلال الفترة (2010-2017) حسب المنهجية القديمة ، أداء مؤشر التنافسية العالمية للجزائر في تقرير التنافسية العالمية خلال الفترة (2018- 2019) حسب المنهجية الجديدة .

- واقع و تحديات الاقتصاد الجزائري في ظل وجود العولمة : سياسة الانفتاح في الجزائر،انعكاسات العولمة على الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الألفية الثالثة.

الفصل الأول

الإطار النظري للنمو والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

تثير مسألة النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية العديد من القضايا الهامة،المتعلقة بطبيعة النمو الذي تسجله الدول عبر الزمن ، و بطبيعة الانجازات التنموية الاقتصادية .
إن مصطلحي النمو و التنمية استخدما كمرادفين لبعضهما و خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى ، فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك فروقات أساسية فيما بينهما، و مع مطلع السبعينات للقرن الماضي زاد الاهتمام بالبعد الاجتماعي للتنمية من طرف الاقتصاديين حيث تبين أن لا معنى لحصول نمو اقتصادي و تحديث في الهيكل الاقتصادي ما لم تتحسن حياة الأفراد عمليا ،و يحدث تقلص في فجوة التفاوت بين فئات المجتمع و يقلل من مظاهر الفقر ، البطالة و الإقصاء الاجتماعي وغيرها من الأمراض الاجتماعية ، حيث أن التنمية الاقتصادية الحقيقية هي تلك التي تحقق إنسانية الإنسان باعتباره أداتها و غايتها في ذات الوقت ، وما لاشك فيه هو أن للتعليم و الصحة دور رئيس في تجسيد تلك التنمية الإنسانية .

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية :
المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي .
المبحث الثاني:عموميات حول التنمية الاقتصادية .
المبحث الثالث: واقع النمو و التنمية الاقتصادية .

❖ **المبحث الأول:** عموميات حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي حاليا كأداة مرجعية أساسية للتسيير على المدى القصير و المدى الطويل لمختلف اقتصاديات دول العالم ، كما أنه كذلك مرجع أساسي بالنسبة لسياسات التطوير و لارتقاء المجتمعات الإنسانية.

➢ **المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي**

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل.

- كذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في" متوسط الناتج للفرد (نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط) وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض [1].

- أيضا يعرف بأنه يشير إلى الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن [2] .

- أما الاقتصادي الأمريكي **كوزينتس** فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية،ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية فهو من ضمن المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا [3].

- من خلال التعاريف السابقة : يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه :

عملية اقتصادية تتأثر بمقدار التحكم في عناصر الإنتاج مؤثرة بذلك في مستوى الأجر وفقا لتغيير حجم الدخل الوطني (الناتج المحلي).

---

[1] - أحمد منير نجار، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1999 ،ص 65

[2] - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص102 .

[3] - توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء(العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد
26، المجلد السابع، 2010 ، ص28 .

➢ **المطلب الثاني: تصنيفات النمو الاقتصادي**

توجد عدة تصنيفات للنمو لاقتصادي إذ يمكن تصنيفه بالمقارنة مع النمو سكاني، كما يمكن تصنيفه من خلال مدى التخطيط له.

في حال ما إذا صنفنا النمو الاقتصادي مقارنة بالنمو السكاني فإننا نجد نوعين من النمو الاقتصادي و هما [4]:

1. **النمو الاقتصادي الموسع (croissance extensive):** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل الكلي يتم بنفس معدل نمو السكان ، أي أن الدخل الفردي ساكن.
2. **النمو الاقتصادي المكثف (croissance intensive) :** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل الكلي يفوق نمو السكان و بالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

أما إذا صنفنا النمو الاقتصادي من خلال مدى التخطيط له فإننا نجد ثلاثة أنواع وهي [5] :

1. **النمو الاقتصادي التلقائي :** هو ذلك النمو الذي ينبع بشكل عفوي من القوة الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على مستوى الوطني.
2. **النمو الاقتصادي العابر:** هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية و الثبات و إنما يأتي استجابة لدور عوامل طارئة.
3. **النمو الاقتصادي المخطط:** هو ذلك النمو الذي ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد و متطلبات المجتمع.

علما أن كلا من النمو الاقتصادي التلقائي و النمو الاقتصادي المخطط هو نمو ذاتي الحركة، في حين أن النمو الاقتصادي العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية و يمكن القول بأن النمو الاقتصادي الذاتي إذا أستمر خلال فترة تزيد عن بضعة عقود يتحول عندها إلى نمو مطرد ، بالإضافة لأنواع سابقة الذكر نجد أيضا النمو الاقتصادي المستدام ، فمن خلال تقرير النمو الاقتصادي الذي أصدرته اللجنة الدولية المعنية بالنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ، نجد " إمكانية تعريف النمو الاقتصادي المستدام باعتباره معدلا سنويا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

[4]- سهير حامد ، إشكالية التنمية في الوطن العربي ، دار الشروق ، عمان ،2007 ، ص21

[5]- أنطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف و التنمية، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1993، ص25

- **المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي:**

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته و قد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال النمو الاقتصادي ، وسوف نتعرض إلى النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو بدءا من الاقتصاديين الكلاسيك .

1. النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي:

لقد استحوذت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور و الأرباح أفكار الاقتصاديين وأصبحت الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيكيون أمثالRicardo، Adam Smith ، Marx Malthus وغيرهم وقد اعتمد التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط حيث اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي.

- **نظرية أدم سميث :**

لقد كان لكتاب أدم سميث دراسة في طبيعة و مسببات ثراء الأمم1976 تأثيرا كبيرا على الدارسين و واضعي السياسة الاقتصادية، لقد كاف سميث متفائلا إذ كان يرى أن بوادر توحي بأن الثراء العام غير محدود بطبيعته شريطة أن تكون الأسواق حرة في توجيه الموارد و في تحديد أرباح المنتجين، الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة ، إلى إرضاء رغبات المستهلكين، وإذا اقتصرت الحكومات على دورها في الدفاع القومي و تحقيق النظام و العدالة و توفير التعليم للشعب وامتنعت على وضع قيود على التجارة الداخلية و الخارجية[6]، حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي و العوامل التي تعيقه، حيث بين أدم سميث أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية فتخصص العمال في أنشطة معينة يجعلهم يستطيعون أن ينتجوا كمية اكبر بنفس المجهود المبذول و ذلك عن طريق معدات و الآلات المتخصصة، و يؤكد أدم سميث على حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل و من ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في مجموعهم في تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من أجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية، وبعبارة أخرى فإن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم [7].

[6] - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان2015/2014 ،ص17، 18

[7] - محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1974،ص49، 50

و اعتقد سميث أن هناك ميل معين في الطبيعة البشرية إلى إنتاج شيء و مبادلته أو مقايضته بشيء أخر و هذا يبدو أن جذوره في الأسباب التي أوردها سميث لتبرير أهمية تقسيم العمل ، و يكمل أدم سميث تحليله عبر التأكيد على أن تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق وهذا يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس و كذلك بين الشركات حيث أن تقسيم أكبر للعمل يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات [8] .

غير أن سميث يرى أنه توجد حدود و قيود لهذه العملية التراكمية و يحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة ،هذا فضلا عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى.

و يلاحظ أن سميث لم يكن في غاية الدقة في شرح كيفية الوصول إلى حالة الركود هذه إلا أن العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو في رأيه ندرة الموارد الطبيعية ، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية و تتناقص معدلات دخول رأس مال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأس مال جديد [9].

الشكل (1 -2) تصورات أدم سميث حول النمو الاقتصادي

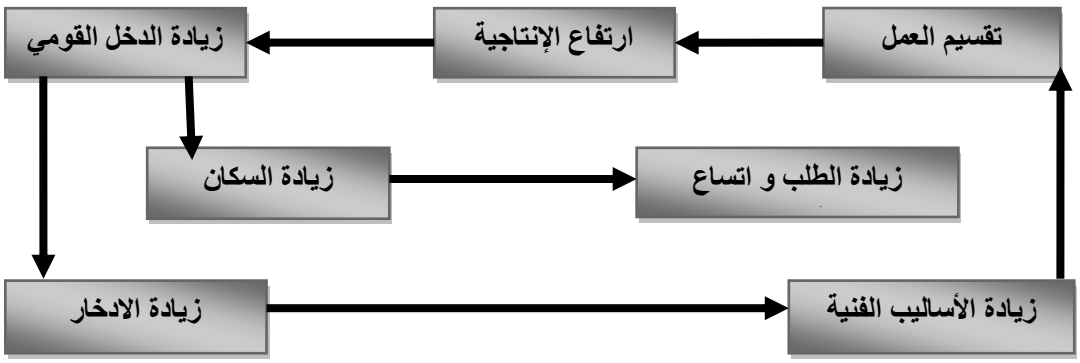

المصدر : سالم النجفي ومحمد القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،العراق، 1988، ص61

[8]- بودخدخ كريم،" أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر(2001 - 2009)،رسالة ماجستير جامعة دالي براهيم الجزائر، تخصص نقود ومالية، منشورة ، الجزائر2009/ 2010 ،ص77

[9] - محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص51

- **نظرية ديفيد ريكاردو :** ركز ريكاردو معظم حياته في التفكير والعمل على كيفية إزالة العقبات التي تحول دون تراكم الرأسمال(إعادة استثمار الأرباح) ولخص فكره في نظرية التوزيع، توزيع الدخل وأثره على تراكم
رأس المال، يرى ريكاردو أن مستقبل الرأسمالية يعتمد على تراكم رأس المال وبالتالي معدل الربح ،وقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات اجتماعية والتي تمثل ثلاثة أنواع من الدخل:
- **العاملين بأجر :** الذين يبيعون عملهم وفي المقابل تتلقى راتبا الكفاف(الأجر الطبيعي و هو ما يكفي لضمان بقاء الأسرة) .
- **الرأسماليون :**الحصول على الفائدة التي تساوي الفرق بين قيمة السلع التي أنتجت ومقدار الأجور المدفوعة(ملحوظة: يقول ريكاردو أن قيمة السلعة يتم تحديده بمقدار العمل المقدم من العمال مباشرة لإنتاجها، ولكن أيضا من خلال العمل غير المباشر كان لا بد من القيام به لإنتاج الأدوات والآلات المستخدمة و هذه هي نظرية " **قيمة العمل**"
- ملاك الأراضي (إيجار الأرض): يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم [10].

يرى **ريكاردو** أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى، وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أما المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة(أساس نشأةالريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعا الذي تنتجه أراضيهم، ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثيرا، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض[11]

[10] - Echange international et croissance, l'analyse de D.Ricardo,2004,P 1,2, (www.acgreoble.fr/ses/content/...EDS/D.Ricardo. PDF) consulté le (2012/03/05)

[11] - عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية دار النهضة العربية، القاهرة، 1987 ،ص31

- نظرية مالتوس(Robert Malthus) :

إن أفكار مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا على قانون **ساي** الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

ويرى مالتوس أن على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج، إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض ، فيقترح حينها مالتوس فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

و ذكر مالتوس أن عدد السكان ينمو على شكل متتالية هندسية (1،2،4،8) فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية (1،2،3 4)الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء ،مما ينتج عنه تراجع في عوائد الزراعة و انخفاض دخل الفرد.

و يؤكد مالتوس أن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس زيادة رأس المال و بشكل عام فإن النظرة المتشائمة لمالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان ومن جهة أخرى إنتاج الغذاء، والذي قد ازداد بمعدلات أعلى من توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان و ذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة، فالتقليل من أهمية التقدم التكنولوجي كاف وراء تشاؤم الاقتصاديين الكلاسيك[12].

- نظرية كارل ماكس :حسب ماركس تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع و تخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة(**الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الأدنى لأجر العمل)** ، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، و أن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى و الأرباح للأسفل، و كل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية و تتحول معها السلطة و عوامل الإنتاج إلى عمال، فتنهار الرأسمالية، لذا فإن تحليلات ماركس لأداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، لكن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن

[12] - محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004 ص 59 ، 60

يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله **ماركس** [13] .

2. النمو الاقتصادي في الفكر النيو كلاسيكي:

ارتكز الفكر النيوكلاسيكي بشكل كبير على تكوين رأسمال إلى جانب العمل باعتباره مصدرا هاما يساهم في زيادة الإنتاجية ، و من الاقتصاديين الذين برزوا داخل هذه المدرسة الاقتصادي "**روبرت سولوR.Solow**"" .

- نظرية روبرت سولو:

من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي **روبرت سولو**، حيث قام الباحث النيوكلاسيكي سولو بنشر بحثه تحت عنوان **مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي** "سنة 1956 ، وقام بطرح نموذجه على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين الدول، حيث افترض في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما: رأس المال و العمالة [14].

افتراض أهمية الاستبدالية بين العوامل، خاصة من كونه يظهر أن النمو يؤدي إلى تحقيق العمالة الكاملة، على سبيل المثال هناك بطالة إذن تنخفض أجور العمال لانخفاض اليد العاملة و يمكن استفادة أصحاب المشاريع من انخفاض الأجور، ولتحل محل رأس المال بالعمل وتوظيف ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض البطالة ولذلك، سوف يضمن النمو بطبيعة الحال العمالة الكاملة [15].

3. النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر :

لقد جاء الفكر المعاصر بنظريات جديدة حافظت على أسس الفكر التقليدي للنمو الاقتصادي ، و التي شكلت إضافة هامة للنظريات السابقة كونها تبحث في تفسير الاختلاف بين معدلات النمو بين الدول إلى جانب العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي[16]

- مرحلة المجتمع التقليدي : يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي حسب رأيه يتمثل في محدودية الإنتاج بأقصى حد متاح للفرد ، و ذلك يرجع إلى طبيعة التكنولوجيا المتخلفة و السائدة آنذاك من خلال الاعتماد على الوسائل البدائية في الإنتاج.

---

[13] - كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، ، تلمسان،2013 ،ص36 ،37

[14] -Ulrich Kholi ,Analyse Macroéconomique, université de Boeck, Bruxelles, Belgique ,1999,p 425

[15] - **La croissance et le modèle de slow** , projet Bases ,unil, université de Lausanne, 2013. www3.unil.ch/wpmu/bases/.../la-croissance-et-le-modèle-de-Solow consulter le (05/03/2019) .

[16] - بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري: " من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية -مقارنة نقدية- "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، المرسوم ب" :تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار" من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11-12 مارس2012 ،ص24.

- **مرحلة التمهيد للانطلاق :** تتميز هذه المرحلة بتغيرات هامة في المجالات الاقتصادية فضلا عن ظهور فئة جديدة ترغب في التجديد الاقتصادي والابتكار، وتجعله ممكن التحقيق، ومن أهم التغيرات في المجال الاقتصادي ، زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن معدل نمو السكان، و زيادات الاستثمار والابتكار في القطاع الزراعي، مما يخلق فائض يمكن استغلاله بالمجال الصناعي.
- **مرحلة الانطلاق :** تعتبر من أهم المراحل في عملية النمو الاقتصادي، وقد عرف روستو هذه المرحلة بمجموع التغيرات التالية :

ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي، وظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

- **مرحلة الاندفاع نحو النضج :** وللاختصار يطلق عليها مرحلة النضوج وتدوم هذه المرحلة حسب روستو حوالي 40 عام وتتميز بانتشار التكنولوجيا الحديثة التي انتقلت عبر جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي و القدرات التكنولوجية و التنظيمية في عمليات الإنتاج.
- **مرحلة الاستهلاك الوفير :** و تتميز هذه المرحلة باتجاه الاقتصاد نحو إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية

المعمرة و الاتجاه نحو دعم الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي حيث تصبح عندها الضروريات من السكن والغذاء لا تمثل أهداف استهلاك رئيسية، ويرى روستو أن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغرب أوروبا قد وصلت إلى هذه المرحلة.

❖ **المبحث الثاني : عموميات حول التنمية الاقتصادية:**

عند الحديث عن التطورات والتغيرات التي واكبت مجتمعنا فإننا نثير قضية تعد من أهم القضايا الراهنة، ألا وهي قضية التنمية الاقتصادية التي تعتبر مفهوم شامل له جوانب عديدة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية.

➢ **المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية:**

إن للتنمية الاقتصادية عدة تعاريف، ونذكر منها ما يلي:

1. **التنمية بالمنظور الكلاسيكي:** يرى ألفريد مارشال أن التنمية الاقتصادية تتوقف على كمية ونوعية السلع المنتجة وتتوقف الكمية بدورها على حجم رأس المال، وعلى العمالة المتاحة، وترتبط التنمية بعلاقة رأس المال بالعمل بشكل يجعل كل ترابط بينهما لا يمكن أن يكون إلا إيجاب [17]

[17] - روبرت لافون جرامون، ترجمة نادية خيري، التنمية الاقتصادية وقضايا الساعة، 1977، ص49

2. **التنمية بالمنظور التقليدي**: هي مدى قدرة الاقتصاد القومي والذي يعاني من الركود لفترة ما على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بمعدل يتراوح ما بين 5% و 7% [18] .

3. **التنمية بالمنظور الحديث :** " يرى التنمية هي عملية خفض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة، وذلك من خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو الاقتصادي كما يمكن أن نعرفها : " على أنها تلك العملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي [19] .

ومن خلال مما سبق من تعاريف، يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية، أي يمكن القول عنها أنها: " عملية تمس جميع القطاعات الاقتصادية بغرض إحداث تغيرات جذرية بها من أجل تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي مع رفع الدخل القومي وتوزيعه توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع"

- **المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية**

من الصعب على الفرد أن يحدد أهداف معينة في هذا المجال، نظرا لاختلاف ظروف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلا أنه من الممكن أن نحصر بعض أهدافها في ما يلي:

1. **زيادة الدخل القومي :**

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق، و ذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم الأساسية من مأكل و ملبس و مسكن و حمايـة، و هذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية و المتمثل في الفقر و انخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة نمو عدد السكان و غير المتماشية مع النمو الاقتصادي.[20]

[18] - مغدور حرابية، علوش فاطمة الزهراء، تضخم وآثاره على التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، 2005، ص 44
[19] - رمزي علي إبراهيم سلامة، "اقتصاديات التنمية"، الدار الجامعية، الأردن، سنة 1998، ص109

[20] - اسماعيل عبد الرحمن، و حربي محمد موسى عريقات، " مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي" ، دار وائل للطباعة و النشر، ط1، سنة 1999ص330.

2. رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق رفع مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، و ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل و ملبس و مسكن و غيره، و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم ترتفع مستوى المعيشة، و ترتفع مستوى معيشة الأفراد بزيادة الدخول و زيادة فرص التشغيل و رفع مستوى التعليم كما و كيفا و الارتقاء بالقيم الإنسانية و الثقافية في المجتمع.[21]

3. تقليل التعاون في الدخول و الثروات:

يعتبر هدفا اجتماعيا للتنمية الاقتصادية في انخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل القومي ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخول و الثروات، إذ ستحوز طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على أغلب ثرواته و دخله القومي، و مثل هذا التفاوت في توزيع الثروات يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة إضرار، كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس مال المجتمع.[22]

4. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي :

هناك أهداف أخرى تدور حول تعديل تركيب الاقتصاد القومي و تغيير طابعه التقليدي، ففي بعض الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي، فعلى القائمين بعملية التنمية الاقتصادية تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة و النهوض بالصناعة، سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو بالتوسع في الصناعات القائمة.

كما أن هناك أهداف أخرى للتنمية من خلال عقد مؤتمر عقد مؤتمر الألفية في سبتمبر سنة 2000، بحضور 147 من رؤساء الدول و الحكومات و ممثلي 191 دولة، و قد تبنوا جميعا إعلان الألفية الذي وضع أهداف محددة للتنمية و القضاء على الفقر و تحقيق الأهداف الرامية إلى تخفيض معدل وافيات الأطفال بنسبة 30 حتى سنة 2015 و تسيير خدمات الصحة الإنجابية للمحتاجين إليها و الاستفادة من موارد البيئة عوضا عن خسارتها و تنفيذ استراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بحلول عام 2005، التزم قادة العالم بما يلي:[23]

- تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف في العالم.
- تخفيض نسبة الذين يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم في مختلف أنحاء العالم إلى النصف.
- تخفيض نسبة الذين لا تصل إليهم مياه الشرب النقية في مختلف أنحاء العالم إلى النصف.
- تحقيق إتمام الدراسة الابتدائية في جميع أنحاء العالم.
- تحقيق المساواة بين الذكور و الإناث في التعليم.

[21] - رمزي علي إبراهيم سلامة، "اقتصاديات التنمية"، الدار الجامعية، الأردن، سنة 1998، ص112.
[22] - رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سبق ذكره ، ص333.
[23] - www.un.org/arabic .

- تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة بمعدل الثلاثين.
- تخفيض معدل وافيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلاثين.
- وقف و منع انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز، الملاريا، و الأوبئة الأخرى .

➢ المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية.

إن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب عدة أمور أخرى،و يتعين على القائمين لعميلة التنمية اختيار إستراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية، و لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي، بل يجب أن تستند على أساس نظري معين و على هذا الأساس اعتمدنا نظريتين أساسيتين، اعتبرت الأساس لما كتب في هذا المجال.

1. **نظرية التنمية المتوازنة :** هي نتائج مجهود مجموعة من المفكرين بشكل منفرد و أبرزهم رودان Rodan و نوركس.

ترتبط نظرية التنمية المتوازنة بمواجهة مسألتين رئيسيتين تعاني منهما اقتصاديات الدول النامية تتمثل في :

- **المسألة الأولى:** و هي الحلقة المفرغة و من خلال دراسة مجتمعات القارة الآسيوية استخلص رودان الخطوط العريضة الذي طورها و دافع عنها بشدة نوركس،حيث يرى بأن التخلف الاقتصادي و الخصائص المتعلقة به تنجم من حلقتين، حلقة مستوى العرض و حلقة مستوى الطلب، و يرى بأنه على مستوى العرض تشكل كما يلي:

و يستنتج نوركس من عرض نظريته بأن التخلف و مسبباته هو شيء واحد، و تراكم رأس مالي غير ممكن في هذه الدول لعدم توفر حد معين من الدخل، لذا فتركيز الاهتمام من أجل رفع مستوى الدخل كخطوة أولى من مسار عملية التنمية ضرورة جدا لنجاحها.[24]

[24] - عزالدين بوشوك، محاضرات في مقياس اقتصاد التنمية، السنوات الثانية علوم اقتصادية، 2003-2004.

- **المسألة الثانية:** فهي ضيق السوق المحلية، و تعتبر من أهم العقبات التي تقف أمام طريق التنمية،و لهذا فإن أية تنمية اقتصادية غير ممكنة في ضل هذه الظروف ما لم تؤمن الدول النامية الطلب الواسع، و تعتبر هذه النظرية التصنيع أمرا لابد منه بالنسبة لهذه الدول انطلاقا من ضرورة التوازن بين النمو في القطاع الصناعي و الزراعي إضافة إلى ذلك، فإن التوازن ضروري بين التجارة الداخلية و الخارجية.[25]

و يؤكد مؤيدو إستراتيجية التنمية المتوازنة نظريتهم بأن برامج التنمية يجب أن تكون شاملة لكافة القطاعات، أي أن الاستثمارات توزع على القطاعات المختلفة كل حسب حاجته، و ذلك لوجود تشابك بين بعضها البعض، و لأن كل قطاع يمثل سوق لناتج القطاع الآخر،و لكن يبقى الاختلاف حول تحقيق هذا الهدف من أجل التنمية المستوردة، و إحداث التغيرات الجذرية على المستوى الكلي للاقتصاد.[26]

غير أنه وجهت عدة انتقادات تمثلت في كونها حاولت أن تتحاشى ضيق الأسواق الخارجية، فوقعت في مشكلة أكبر و أعقد و هي ضيق الأسواق الداخلية فظهرت نظرية التنمية غير المتوازنة محاولة لتفادي و تغطية كل النقائص.

2. نظرية التنمية غير المتوازنة:

على الرغم من أن فرانسوا بير و هو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن التنمية غير المتوازنة، حيث يرى بأن الاستثمارات يجب أن توزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية، إلا أن هيرسمان يعتبر أبرز روادها لأنه أعطى لهذه النظرية الدقة و البعد الذي عرفته بعد ذلك.

و ترى هذه النظرية أن تقدم الصناعة" قائدة" ما على الصناعات الأخرى هو شرط ضروري لخلق ظروف نمو هذه الصناعات، كما أن تقدم بعض الصناعات على البعض الآخر يكون باستمرار مصحوبا باختلال التوازن، هذا الاحتلال الذي يأخذ شكل تولد طاقة فائضة في الصناعة القائدة، و تشكل ضغوط و اختناقات في الصناعات الأخرى نسبيا في نموها، و إن الاختلال في التوازن يشكل في نفس الوقت القوة المعرضة للنمو.[27]

و تهدف نظرية التنمية اللامتوازنة إلى التغلب على ضعف القدرة الاستثمارية من خلال جانب العرض، إذ أن كل استثمار جديد سوف ينقطع من الوفرات الخارجية التي نجمت عن الاستثمارات الأخرى، كما أن هذه الاستثمارات سوف توجد وفرات جديدة لصناعات و

---

[25] -إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 339-341 .

[26] - www.sis.gov/arabic/roya

[27] - محمد عدنان و آخرون، مسح تطورات في مؤشرات التنمية و نظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون طبعة، 1997، ص24.

استثمارات أخرى، و بالتالي تطالب هذه الإستراتيجية بضرورة تركيز جهود التنمية في بعض القطاعات أو الصناعات التي تتميز بأن لها القدرة على حفز الاستثمارات الأخرى و التركيز على ظاهرة تكامل الإنتاج مع وجود درجة عالية من الترابط بين الصناعات و كذلك تدعو هذه الإستراتيجية إلى الاختيار ما بين المشروعات الإنتاجية ذاتها وفقا لما تحدثه من أثار دفع للأمام.[28]

فكل استثمار سوف يخلق فرصا أخرى لاستثمارات جديدة، فالمشروعات الجديدة تستفيد من وفرات خارجية قائمة، و لكنها بدورها تخلق وفرات خارجية و هي من ثم تخلق الظروف لمشروعات استثمارية جديدة تأتي لتستفيد من هذه الوفرات.

و كتحليل للنظريتين نلاحظ أن نظرية التنمية المتوازنة ركزت على رأس المال و هو أشد ما تفتقر إليه البلدان المتخلفة في عملية التصنيع، بينما ركزت نظرية التنمية اللامتوازنة على وجود المستحدث و الإداري الجيد الذي يتوقف عليه اختيار النوع الملائم من الاستثمارات.

❖ المبحث الثالث: واقع النمو و التنمية الاقتصادية:

تمكنت بعض الدول من تحقيق النمو الاقتصادي لكنها لم تسجل تحسين في مستوى معيشة الأفراد مما دفع بها إلى إعادة النظر في سياستها التنموية ، فالفهم الصحيح لعملية التنمية الاقتصادية يعني توزيع ثمار النمو الاقتصادي المحققة بشكل عادل في المجتمع وبذلك يتمكن كل المجتمع إشباع حاجياته الضرورية ، وهذا يعني أن التنمية لا تتطلب النمو في نصيب الفرد من الناتج الكلي بل تتعداه لتتضمن تحسين نوعية السلع و الخدامات المتاحة لأفراد المجتمع ، لان الدخل النقدي لا يضمن تحسن المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للأفراد.

➢ المطلب الأول: ارتباط النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية:

يعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا لإحداث التنمية و استمرارها لكنه ليس بالشرط الوحيد ولا بالكافي من خلاله يمكن للمجتمع أن يلبي حاجياته ، غير أنه بالإضافة إليه تتطلب التنمية جملة من التغيرات الهيكلية و التوزيعية لمختلف الجوانب الاقتصادية و غير الاقتصادية للمجتمع مما يدفع بعجلة النمو ويساهم في استمراره ، وعليه فإن الارتباط الثنائي الاتجاه بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي ينطوي على حلقة مكملة ، فالتنمية الاقتصادية الجيدة تعزز النمو الاقتصادي و الذي بدوره يدفع بالتنمية الاقتصادية للأفضل.

1. القدرات البشرية لتحقيق النمو الاقتصادي :

إن استخدام تنمية القدرات البشرية في عملية النمو الاقتصادي تعظمه و تحقق فوائد اقتصادية تزيد من إمكانية تحقيق مزيد من التنمية البشرية بوتيرة مستمرة و دائمة ،حيث يصبح كل منهما أداة لتحقيق هدف أساسي و هو تحسين نوعية الحياة إذا كان للنمو الاقتصادي

[28] - محمد عدنان و آخرون، مرجع سابق، ص26.

أن يؤثر في التنمية الاقتصادية فإنه يتطلب إدارة فعالة للسياسات و بالمقابل فلكي تستمر التنمية البشرية لفترة طويلة يجب أن يغذيها النمو الاقتصادي باستمرار علما أن تحقيق نمو اقتصادي في بلد ما لا يدل على حدوث تنمية بشرية حقيقية فتحسن مؤشر النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة التحسن في دليل التنمية البشرية أما تحسن المؤشرين بشكل متناغم فيبين أن هناك تقدما في تحقيق كل من التنمية البشرية و النمو الاقتصادي و بالأخص أن الصلة بين النمو الاقتصادي و التقدم البشري ليست تلقائية فكثيرا ما فشل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان عديدة في إفادة شعوبها بثمارها [29].

علما أن النمو الاقتصادي و التنمية البشرية لا يتزامنان دائما ، توصلت لهذه النتيجة عدة دراسات سابقة ومن أوائل العلماء الذين عملوا على تحليل هذه الروابط بطريقة منهجية المتخصص في علم السكان الأمريكي صامويل برستون (Samuel Preston)و قد شكل المقال الذي كتبه سنة 1975 نقطة تحول ، حيث أضهر فيه أن علاقة الترابط بين التغير في الدخل و التغير في متوسط العمر المتوقع خلال 30 عاما و في 30 بلد لم تكن ذات قيمة إحصائية ، ومع توفر المزيد من البيانات توصل باحثون آخرون إلى نفس النتيجة وفي مقالة صدرت سنة 1999 بعنوان الحياة في ظل النمو (Growth Life during لاحظ " وليام أسترلي " (William Esterly) أن العلاقة ضعيفة بين النمو و مؤشرات نوعية الحياة كالصحة ، التعليم ، الحرية السياسية ، الصراع و عدم المساواة، أما فرنسوا بورغيتيون مدير مدرسة باريس للعلوم الاقتصادية و العديد من زملائه الإفريقيين و الأوربيين فخلصوا إلى أن علاقة الترابط بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و العوامل غير المرتبطة بالدخل (الأهداف الإنمائية الألفية) شبه منعدمة.

2. الحاجة إلى نمو الاقتصادي:

إن استقراء الأرقام و التقارير يبين مدى صعوبة وعمق المشكلة التنموية في العالم وذلك ما جعل الحكومات و المنظمات في مختلف أنحاء العالم تسعى دوما لإيجاد الطرق المناسبة لمواجهة الأزمات الاقتصادية و محاربة الفقر و التخلف و العمل على وضع برامج لتحقيق معدلات نمو موجبة و معنوية تمكن جميع الشعوب من تحقيق مستويات معيشة لائقة ، حيث بدأت تلك المساعي و الاهتمامات بعد الخمسينات ، و يتضح جليا أن الحاجة إلى النمو الاقتصادي عامل أساسي لتلبية الحاجات الأساسية للأفراد للوصول إلى مستويات الرفاهية ، فغياب التناسب بين الموارد و التزايد السكاني يؤدي إلى فجوة يمكن النظر إليها من جانبين[30]:

[29]- حميدوش علي ،التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990- 2005)، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006،ص 129-130 .

[30]- طوايبية أحمد، تطبيقات الاقتصاد الرقمي و أثرها على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر،2009، ص47 .

- **فجوة الطلب** : و هو عدم تمكن سكان بلد ما من تحقيق الحاجات نظرا لقلة العرض(سلع و خدامات من حيث النوعية والكمية) ، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالإضافة إلى عدم القدرة على تلبية الحاجات فيزيد من حدة الفقر و بذلك ينتشر كل من سوء التغذية و اللباس ، التسرب المدرسي لعدم القدرة على التكفل بالتمدرس ، سوء التغطية الصحية وكل هذا يؤدي إلى تجذير الفقر وركود وتقهقر النمو أي انتشار التخلف.

- من خلال المقارنة بين الدول (فجوة التنمية) : يلاحظ أنه يوجد تباين كبير بين مختلف مناطق العالم فدخل الولايات المتحدة الأمريكية و دول صناعية أخرى تضاعف 10 مرات خلال قرن و يمثل دخل تلك الدول 30 مرة أعلى من معدلات الكثير من الدول الإفريقية و هذا ناتج عن فروق جوهرية متعلقة بالفجوة التملكية لعوامل الإنتاج المختلفة من رأس المال المادي و رأس المال البشري، وما يتعلق بالشروط التعليمية و الصحية و حرية الفكر و الإبداع و التشجيع عليه إلى الحريات السياسية ، علما أن فجوة الدخل و عدم المساواة لم تسجل بين الدول فقط و لكن حتى داخل البلد الواحد بين الأقاليم و الفئات، وهذا لا يخص الدول النامية فقط بل حتى الدول المتقدمة تعاني هذا المشكل ، وتوجد عدة عوامل تؤدي لهذا المشكل منها ما هو مرتبط بأنظمة الحكم و طرق هيكلة و تسيير الاقتصاد و غياب الحريات و الشفافية و الحكم الراشد ، ومنها ما هو مرتبط بعوامل خارجية كالتقدم التكنولوجي و العولمة و النمو الاقتصادي تسعى إليه كل الدول على حد سواء كانت متقدمة أو متخلفة و ذلك للحفاظ على مستوى الرفاهية التي حققتها الدول المتقدمة، ومن أجل تحسين المستوى المعيشي و تحقيق التنمية البشرية في الدول النامية.

3. معوقات النمو الاقتصادي:

أصبح العديد من الأفراد في مختلف أنحاء العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى ينعمون بصحة أفضل ويملكون ثروة أوفر ويبلغون درجات أعلى من التعليم غير أن التقدم الذي أحرز لم يكن متكافئا بين جميع بلدان العالم ولا يزال كثير من الأشخاص محرومين من ممارسة حقوقهم السياسية بالإضافة إلى انتشار أنماط الإنتاج و الاستهلاك غير القابلة للاستدامة خاصة في الدول النامية ، ومن أبرز المشاكل التي تعاني منها الدول النامية و التي تتسبب في عرقلة النمو الاقتصادي نجد ما يلي[31]:

- نقص الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية (معظمها بسبب هجرة الأدمغة) .
- سوء استخدام الموارد البشرية و ضعف برامج تنميتها .
- نقص رؤوس الأموال و ضعف التجهيز الرأس المالي و التكنولوجي.
- ضعف أجهزة القضاء و أنظمة الملكية العقارية و الفكرية .

[31]- طوايبية أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص49

- زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي.
- غياب الأمن و انعدام الاستقرار السياسي.
- سوء التسيير للموارد الطبيعية و الاقتصاد ككل .

➢ **المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:**

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية و يقاس باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي حيث تقارن النسبة في سنة معينة بسابقاتها تعتبر كل من الزيادة في رأس المال ، التقدم التكنولوجي و كذا تحسين مستوى التعليم من العوامل الأكثر تأثير على النمو الاقتصادي، في حين أن مؤشرات التنمية تغطي كل من الجانب الاقتصادي ،الاجتماعي ، الإنساني و حتى السياسيون هي تبرز مدى التقدم المحقق و نقاط الضعف و القوة لاقتصاديات الدول ، كما أنها تبين الفوارق بين الدول النامية و المتقدمة.

1. تطور بعض مؤشرات التنمية :

يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي " مؤشر تنمية" إذا مثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها، ومن بين مؤشرات التنمية التي تبين تطورها نجد:

- تطور النمو السكاني لأنه إذا فاق النمو السكاني النمو الاقتصادي فسيسجل انخفاض في نصيب الفرد من الدخل إذ توجد علاقة عكسية بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي.
- كما أن تطور كل من اليد العاملة التي تشير إلى كمية العمل الفعال و إجمالي تكوين رأس المال الذي يبين نسبة الاستثمارات يؤثران بشكل واضح على التنمية ، حيث توجد علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي و كلا المؤشرين.

وبالنسبة لمؤشرات التنمية التي تشير إلى التكفل الصحي و نوعية الحياة من أمن و استقرار و تغذية، نجد متغيرة العمر المتوقع عند الميلاد حيث يشير إلى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ماهي عليه طيلة حياته[32].

أما معدل الخصوبة فهو مؤشر يشير إلى عدد الأطفال الذين ستلدهم امرأة إذا قدر لها أن تعيش حتى نهاية سنوات قدرته على الإنجاب و أن تغدو حاملا طبقا لمعدلات الخصوبة السائدة في سن معينة ، و توجد علاقة عكسية بينه و بين النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية حيث من بين نتائجه التقليل من النمو السكاني ، فكلما نقص معدل الخصوبة دل هذا على تنمية جيدة مما يعني تعليم و ثقافة أكثر للمرأة و مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية و تكفل أحسن للأولاد من حيث التربية و التعليم، التكفل الصحي و النفسي ، و كل هذا ينتج عنه أثار ايجابية على الحياة الاجتماعية.

[32]- http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/115/115/_devolop_bridge2.pdf

2. تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و بعض مؤشرات رأس المال البشري:

من بين المؤشرات الاقتصادية التي تصف خصائص الجهاز الاقتصادي و الاجتماعي نجد تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و الذي يحسب من خلال تقسيم الناتج المحلي كمؤشر للتنمية لاقتصادية و بذلك عدل هذا المؤشر بحسابه باستعمال تعادل القوة الشرائية أي قياس الناتج المحلي الاجمالي لكل الدول وفق الأسعار الدولية.

3. نسبة تطور مؤشرات رأس المال البشري و بعض مؤشرات التنمية:

إن نسبة تطور معدل نمو مؤشرات رأس المال البشري و بعض مؤشرات التنمية تعبر عن النسبة المئوية للتطور(التغير) الحاصل في هذه المؤشرات للسنة الأخيرة للفترة محل الدراسة مقارنة ببداية الفترة نسبة التطور = لوغاريتم (قيمة نهاية الفترة/قيمة بداية الفترة)×100.

إضافة للمؤشرات سابقة الذكر نجد مؤشرات أخرى للتنمية من بينها : مؤشرات إدارة البيئة ، الأمن الغذائي و التنمية ، الملامح الأساسية للحياة السياسية ، الجريمة الفجوات بين الجنسين في عبء العمل و توزيع الوقت وغيرها من المؤشرات

- **المطلب الثالث : المقارنة بين النمو والتنمية الاقتصادية:**

بعد تطرقنا لمفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يتضح لنا أن هناك فرق بينهما ، ويتمثل هذا الفرق فيما يلي:

من خلال تطرقنا لمفهوم النمو الاقتصادي، استنتجنا بان هذا الأخير يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من سلع وخدامات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أما التنمية الاقتصادية لا ترتكز على التغير الكمي فقط وإنما و تشمل التغيير النوعي والهيكلي.

- تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وهذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي

- يعني النمو الاقتصادي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي و يرتبط بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية ،عكس التنمية التي تتضمن النمو كعنصر أساسي و هام ، مقرونا بحدوث تغييرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن التنمية هي تحقيق نمو اقتصادي متواصل و لفترات طويلة من الزمن، مصحوب بتغيرات هيكلية مع ضرورة تحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، النمو الاقتصادي ما هو إلا بوابة التنمية الاقتصادية و أحد مكوناتها الأمامية التي يتحصل عليه بمجرد الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

- يرى جونكوستون" أن الفرق بين نظريات التنمية ونظريات النمو يكمن في أن نظريات التنمية تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم رأسمال والزيادة السكانية،في حين تركز نظريات النمو الاقتصادي على التوازن بين التوظيف والادخار.

ولتوضيح الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ندرج الجدول التالي:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- نمو تلقائي و حركة آلية. - يخضع لدورات اقتصادية. - يكون في الدول المتقدمة. - يحصل في ظل نظام السوق. - لا يحدث تغيير في هياكل المجتمع و القطاعات الاقتصادية . - يرتبط بالنظريات الاقتصادية .	- تحدث عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. - لا تخضع لمثل هذه الدورات. - تكون في الدول النامية. - تحدث في ضل تخطيط من قبل الدولة. - تحدث تغيير في الهياكل الاقتصادية. - ترتبط بسياسات و استراتيجيات اقتصادية .

المصدر : د محمود عبد الرزاق ،محاضرات في التنمية الاقتصادية منشورة بموقع

SUVl.70lm.org/tsss5_topic

خلاصة الفصل:

يمثل النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لكل الدول ، وذلك حتى تحافظ الدول المتقدمة على مستوى اقتصادها و الرقي أكثر ، أما الدول النامية فهي تسعى لتحقيق معدلات نمو موجبة حتى تتمكن من تنمية بلدانها و بذلك التخلص من حالة التخلف التي تعيشها و كذا التبعية التي تعاني منها ، وذلك من خلال توفير التكنولوجيا المتقدمة بالإضافة لرأس المال بنوعية المادي و البشري لان العنصر البشري أصبح العنصر المحرك للاقتصاد ، كما لاحظنا أن النمو لاقتصادي هو محرك التنمية الاقتصادية في حال التوزيع الجيد للدخل من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع و الدفع بالاقتصاد نحو الأفضل علما أن للتنمية البشرية دور في تحقيق النمو الاقتصادي وهو الأخر يؤثر بها .

الفصل الثاني

الإطار العام لظاهرة العولمة

تمهيد :

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل والنقاش في السنوات الأخيرة فالعولمة هي جوهر التحولات التي يعرفها العالم اليوم ومن الموضوعات المهمة الحديثة التي أصبحت من أبرز الظاهر في التطور العالمي على جميع المستويات الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي ... الخ.

وقد كان من شأن تلك الأهمية البالغة أن تعددت الدراسات كمحاولة حديث النشأة والاستخدام وإننا نقدم هذه الدراسة كإسهام متواضع لذلك تماما أننا نغامر بالخوض في بحر يموج بالتيارات المتلاطمة والأهواء المتعارضة التي من الصعب الإبحار فيه غير أن ما دفعنا إلى تناول هذا الموضوع هو إدراكنا لمدى خطورة الآثار والانعكاسات التي ستريها هذه الظاهرة على الواقع الاقتصادي.

سنحاول في هذا الفصل أن نتكلم على مرحلة جديدة لها تحدياتها و مشاكلها و ربما قد تكون لها ضحاياها خاصة أولئك الذين ليس لهم القدرة والإمكانيات اللازمة لمواجهتها.

و من هذا المنطلق قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث كما يلي :

- المبحث الأول: مفهوم العولمة و مراحل تطورها.
- المبحث الثاني: مؤشرات العولمة و أهدافها
- المبحث الثالث: دوافع و مظاهر العولمة و مؤسساتها

❖ المبحث الأول : مفهوم العولمة و مراحل تطورها

العولمة كلمة مشتقة من "globe" تعني الكرة ونقصد بها الكرة الأرضية وهي بالفرنسية "mondialisation" وهي بالانجليزية "globalisation" يمكن معرفتها من عدة جوانب اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا وثقافيا ولقد كانت بدايتها بعولمة النشاط الإنتاجي وهي ما يطلق عليها تسمية العولمة الاقتصادية ثم العولمة المالية...الخ وكل هذا التسارع بفضل التطور التكنولوجي .[33]

➢ المطلب الأول: تعريف العولمة

إن للعولمة تعاريف عديدة، والتي يمكن أن نحصرها في تعريف العولمة كظاهرة ثم نتطرق إلى تعريفها كظاهرة اقتصادية

1. تعريف العولمة كظاهرة :

شاع استعمال مصطلح "**العولمة**"، واتسع نطاق تداوله منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، لارتباط هذا المصطلح بالمتغيرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية العميقة التي يشهدها عالمنا المعاصر. لهذا كثرت تعاريف العولمة، ولم تتفق الآراء على تعريف واحد و هذه بعض التعاريف :

- هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها البعض في كل أوجه حياتها ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، تقنيا وبيئيا[34].

- يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها " تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود بالإضافة إلى التدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا"[35].

ومن هذا يرى أحد الباحثين[36]، أن العولمة نمط من أنماط الحضارة لها مكوناتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية وأنها "تداعيات تاريخية أفضت إلى واقع نعيشه اليوم ونتعايش معه"، كما أنها امتداد طبيعي لتدفق المعلومات وتداولها بسهولة بين دول العالم، ومن ثم تتفاعل أهمية البعد الجغرافي، ويقل تأثيره في مجال إنشاء واستمرار العلاقات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية عبر الحدود.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف العولمة:

العولمة تكمن في سهولة حركة البشر و المعلومات و السلع بين الدول على النطاق الكوني.

---

[33] - كبور نعيمة،الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل العولمة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2000 ص 48.

[34] - عاطف السيد ، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار ، القاهرة، 2002، ص8

[35]- ممدوح محمد منصور، العولمة، دراسة في الظاهرة و المفهوم والبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2003، ص 19

[36]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص 12.

2. تعريف العولمة الاقتصادية: تعرف العولمة الاقتصادية بأنها :
- اندماج أسواق العالم في حقول السلع والخدمات والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية[37].
- "عملية توسيع وتعميق المعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد والمؤسسات والحكومة المتوطنة في دول مختلفة بطريقة تسهل من سرعة انتقال أثر التغيرات من مكان إلى باقي أرجاء الكون بدرجات متفاوتة"[38].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف العولمة الاقتصادية على أنها:
- اتساع مجال العلاقات الاقتصادية بين دول العالم حيث يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر (تجارة السلع، الخدمات، نقل التكنولوجيا، تبادل الأصول المالية، هجرة العقول والعمالة .... وغيرها).

وتعتمد العولمة الاقتصادية على أربع مقاومات رئيسية هي[39]:

- حركة رؤوس الأموال دون أي عوائق على المستوى العالمي.
- حرية إقامة الصناعة لنسب الأماكن لها في العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية.
- عالمية المعلومات التي ترتبت عن الثورة التقنية الأخيرة.
- حرية المستهلك عالميا في انتقاء ما يريد من أي مصدر يشاء.

➢ **المطلب الثاني: نشأة العولمة.**

إن ظرف نشأة العولمة الاقتصادية كانت في فترة السبعينات من القرن العشرين حيث كانت هنا العولمة الانفتاح الاقتصادي والمنافسة في الأسواق وتوسيعها وتزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتعتبر العولمة نقطة تحول أيضا حيث ظهر مفهوم الخوصصة واتساع نشاط التجارة بين الدول المنافسة بينهم بعد انهيار النظام الاشتراكي.

[37]- محمد الأطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، أكتوبر2000، ص 9.
[38]- عطية عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر 1999، ص 239.

[39]- أحمد يسري عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 318

كما أن هناك مجموعة من المتغيرات أدت على تشكيل ونشأة ظاهرة العولمة، كما أن هذه الظاهرة هي نظام عالمي جديد له أربعة تعاريف:

الأول حقبة تاريخية والثاني مجموعة ظواهر اقتصادية والثالث هيمنة القيم الأمريكية والرابع ثروة تكنولوجية واجتماعية.

أو قد تعتبر العولمة أنها الأمركة أي انتشار الهيمنة الأمريكية وهي خاصية من خصائص الحروب حيث تعتبر حركة استعمارية دون جيوش ومعدات وقمع عسكري وغنما عن طريق الأموال العابرة للحدود والشركات الاحتكارية، كما أنها جهاز للهيمنة على الحقول تحكمها الدول المتقدمة وتتلقاها وتنفذها الدول النامية ويهدف على القضاء على الهوية الوطنية والعولمة أنواع لكل واحدة ظروف ميزت كل مجال من مجالات الحياة السياسية كانت هناك ظروف أدت على نشأتها حيث أصبحت الشركات العملاقة متعددة الجنسيات تحل تدريجيا محل الدولة [40].

[40]- مصطفى رجب،مخاطر العولمة على المجتمعات العربية www.eslamweb.com).

- **المطلب الثالث: مراحل تطوير العولمة.**

يمكن تقسيم العولمة عبر الزمان و المكان إلى خمسة مراحل أساسية هي[41]

1. **المرحلة الأولى (المرحلة الجنينية أي مرحلة التكوين) :**

استمرت هذه المرحلة في أوروبا من بداية القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر وتميزت بنمو المجتمعات القومية واتساع الكنيسة الكاثوليكية كما تعمقت خلالها الأفكار الخاصة وسادت نظرية مركزية العالم وبدأت الجغرافيا الحديثة.

2. **المرحلة الثانية(مرحلة النشوء) :**

سادت هذه المرحلة في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر إلى سبعينات القرن التاسع عشر و شهدت تحولا حادا في فكرة الوحدوية المتجانسة بالإضافة إلى تبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية كذلك نشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية وزادت بشكل ملحوظ الاتفاقيات الدولية وظهرت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول كما بدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي والاهتمام بأفكار القومية والعالمية.

[41]- رونالد روبرنسون، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، العولمة الاجتماعية و الثقافة الكونية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 1998، ص 56.

3. المرحلة الثالثة(مرحلة الانطلاق) :

استمرت من سبعينات القرن التاسع عشر إلى عشرينات منتصف القرن العشرين ويشير الانطلاق هنا إلى الفترة التي أدت لشكل واحد لا يمكن اعتراضه يرتكز على النقاط المرجعية الأربع : المجتمعات القومية، النظام الدولي للمجتمعات، مفهوم الأفراد ومفهوم البشرية، مفاهيم أخرى تتعلق بالهويتين القومية والفردية.

وصاحب ذلك إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في "المجتمع الدولي"، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار للإنسانية ومحاولة تطبيقها فضلا عن عولمة قيود الهجرة كما ازدادت أشكال الاتصالات الكونية بدرجة كبيرة وتعاظمت سرعتها و تنامت الحركة العالمية، كذلك جرت المنافسات الكونية مثل دورة الألعاب الأولمبية، وجوائز نوبل، إلى جانب تطبيق فكرة الزمن العالمية ووقعت في هذه المرحلة أول حرب عالمية.

4. المرحلة الرابعة(مرحلة الصراع من أجل النهضة) :

استمرت هذه المرحلة ما بين العشرينات ومنتصف الستينات عن الحرب الباردة ، وقد تميزت ببدء الخلافات و الحروب الفكرية حول الشروط و المصطلحات الخاصة بعملية العولمة السائدة والصراعات الكونية حول أشكال الحياة المختلفة كما جرت محاولة إرساء مبدأ الاستقلال القومي ومفاهيم الحداثة المتضاربة الحلفاء ضد المحور التي أعقبتها الحرب الباردة كذا التركيز على طبيعة الإنسانية والأمل في الوصول إليها بسبب استخدام القنبلة الذرية وبروز دور الأمم المتحدة وظهور العالم الثالث.

5. المرحلة الخامسة(مرحلة عدم اليقين) :

بدأت هذه المرحلة في أواخر الستينات وهي ترصد تصاعد الوعي القومي في الستينات وحدث الهبوط على القمر و قد شهدت عمق قيم ما بعد المادية ونهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية و الزيادة المطردة في المؤسسة الكونية والحركات العالمية.

تواجه المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر، مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه، وصارت المفاهيم المتعلقة بالأفراد، أكثر تعقيدا من خلال الاختبارات المتصلة بالجنس والسلالة. كما ظهرت حركة الحقوق المدنية، وترسخ الاهتمام بالبشرية كمجتمع، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة. كذلك انتهى نظام ثنائي القطبية، وازداد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي، وبالمواطنة العالمية

نستخلص مما سبق إ أن مفهوم العولمة يرجع إلى القرن الخامس عشر ثم ذاع تعريف العولمة منذ الستينات وبعده شاع استخدام التعريف وانتشر في التسعينات وخاصة بعد سقوط صور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، وقد استمدت العولمة قوتها الدافعة بوجه عام من الزيادة الكبيرة في انسياب المعلومات والأموال والبضائع و من التقدم التكنولوجي، وهي تحدث من خلال الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتمد عادة على قوى عاملة أرخص في منطقة ما و موارد رخيصة في منطقة أخرى ثم أسواق في منطقة ثالثة وإمداد مالي في منطقة رابعة.

❖ المبحث الثاني: مؤشرا ت العولمة وأهدافها.

إن نظام الكون الفسيح يتم إدارته كمنظومة إنسانية لها مجموعة من الأهداف والخصائص يتعين تحقيقها ، يطلق عليها البعض حقائق أساسية للتوجيه العالمي وهي أهداف وخصائص مرتبطة ومتصلة بالعولمة تصف الواقع الذي تتعايش معه اليوم.

➢ المطلب الأول: أنواع العولمة.

إن التأمل في التغيرات العالمية يكشف النقاب عن أن العولمة تتحدد في نوعين رئيسيين من العولمة هما عولمة إنتاجية وعولمة مالية ويبدو من الضروري إيضاح كل نوع من خلال التحليل التالي: [42].

1. **عولمة الإنتاج** :

يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية كما حدث بالنسبة للعولمة المالية وتتحقق عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين التجارة الدولية والاستعمار الأجنبي:

أ- عولمة الإنتاج والخاص بعولمة التجارة الدولية:

حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال، عقد التسعينيات حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فعلى سبيل المثال العالمي بنسبة 05% فقط بالطبع زاد معدل التجارة العالمية بحوالي 09% عام 1995 بينما زاد الإنتاج العالمي 05% فقط بالطبع زاد نصيب التجارة العالمية ويلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات هي التي تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة رفع الناتج العالمي ويضاف إلى ذلك 90% من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير.

[42] - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، أكاديمية السادات للعلوم الاقتصادية، 2001 ، ص32-33.

ب- عولمة الإنتاج الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر:

حيث يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية، حيث معدل نمو الاستثمار المباشر يصل في المتوسط على حوالي12 % خلال العقد التسعينات ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة والتي تعمل بدورها على تكوين المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق.

العولمة الإنتاجية عبارة عن عملية يصبح العالم من خلالها سوقا واحدة ولا تحصل العولمة الإنتاجية بمعزل عن إنتاج فكري لتبريرها مثل OTSUBO الذي يراها تكاملا للإنتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم[43]، أما SAFDI فيراها تقريبا للروابط بين هياكل الإنتاج والأسواق المختلفة[44].

إذن هي ظاهرة الانتشار الواسع المدى، في كل أنحاء العالم الإنتاج والمبيعات وقد عرفت العولمة الإنتاجية باسم ايدولوجيا " نيو اليبرالية " وهي تيار فكري اقتصادي سياسي يعتمد على ثلاث محاور متكاملة: تحرير أسعار جميع السلع، إعادة النظر بدور الدولة ، الخصخصة من أجل توسيع الأسواق وجعلها ميدانا عالميا متحررا من القيود القومية.

2- العولمة المالية:

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالإنتاج المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصبر في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا ومن العوامل المؤدية للعولمة المالية ما يلي[45]: صعود الرأسمالية المالية، ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال، ظهور الابتكارات المالية ،التقدم التكنولوجي والخصخصة، تأثير التحرير المحلي والدولي، نمو سوق السندات وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية.

للشرح أكثر فإن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية.
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي بيع وشراء العقارات.
- المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والتسهيلات.
- المعاملات الخاصة بالبنوك التجارية وتشمل الودائع والقروض.

[43] - عمر صقر، العولمة الاقتصادية وقضايا اقتصادية معاصرة، 2002-2003، ص05

[44] - عمر صقر، مرجع سابق، ص 06.

[45] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص26.

- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ويستدل إلى العولمة المالية بمؤشرين هما:

1. المؤشر الأول والخاص بتطوير حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة.
2. أما المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي[46].

المطلب الثاني: خصائص العولمة.

لعل التأمل في المحتوى الفكري بل والتاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية زمن أهم هذه الخصائص ما يلي:[47].

1. سيادة آليات السوق لاكتساب القدرات التنافسية :

حيث يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والجودة واكتساب القدرات من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات وتعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية، حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة، فالعالم يتحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف.

2. ديناميكية مفهوم العولمة :

إن هذه الديناميكية تتأكد يوم بعد يوم بدليل احتمالات تبديل موازين القوة الاقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل وتتعمق ديناميكية العولمة إذ تأملنا أن ديناميكية العولمة تسعى إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي بل يمكن أن نرى هذه الديناميكية أيضا فيما ستفسر عنه الأوضاع حول قضايا النزاع ورود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم واتجاه الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية.

[46] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص25.
[47] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص22، 30

3. زيادة الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما استقرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعانيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيمها العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وبخاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد.

4. وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها هذا المنتج وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل: السيارات والأجهزة الكهربائية وغيرها في تجميعها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع احد المكونات فقط، ومن هنا ظهرت أنماط تقسيم العمل وأصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلدان ولكل تخصصه وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمارات تتخذ منظور عالمي.

5. تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

هي الشركات عابرة القوميات وأيضا عالمية النشاط وهي أحد السمات الأساسية للعولمة وهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات، كما أن هذه الشركات تساهم في عمليات التمويل الهائلة وبذلك تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية [48].

6. تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

لعل من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الإتحاد السوفياتي سابق وبتلاشي مؤسساته وإنشاء منظمة النجارة العالمية 1995 وانضمام معظم دول العالم إليها ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته وبالتالي أصبح هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم وهي:

[48] - عبد المطلب عبد الحميد، آلية التعامل القيادات الإدارية مع تحولات القرن الواحد والعشرين، القاهرة، 1995، ص 234.

- صندوق النقد الدولي المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
- البنك الدولي وتوابعه المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.
- منظمة التجارة العالمية المسؤول عن إدارة النظام التجاري للعولمة

7. تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية :

اشتملت العولمة بانخفاض في درجة سيادة الدولة القومية وبالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن نتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة، وأصبحت العولمة في اتجاه النقيض للقومية وأصبح التحدي الحقيقي هو البحث في إيجاد ما يسمى بالقومية الاقتصادية الجديدة.

- **المطلب الثالث: أهداف العولمة :**

للعولمة أهداف عديدة منها رئيسية وأخرى حيوية[49].

1. الأهداف الرئيسية:

تتمثل الأهداف الرئيسية للعولمة في النقاط التالية:

- إزالة الحدود والحواجز الفاصلة بين الشعوب، وإلغاء منهج الإغلاق على الذات من خلال إنهاء التوجيهات الجزئية للدول والاقتصاد المحلي لأن الواقع العلمي الراهن يرفض توجه كلى في إطار المجموع العام للمنظومة الكونية ذات التوجيه القائم على العولمة التي تشمل العالم ككل بعد أن كانت التوجيهات لوجهات جزئية.

- إعطاء الفرصة الكاملة لقوى الابتكار والإبداع والتحسين والتطوير والانتهاء لتفاعل مواهبها بشكل كامل الذي يهدف بدوره إلى استقرار هيكل القيمة والمبادئ والأعراف، وصيانة التوازن النفسي الحركي للأجيال للوصول إلى آفاق شاسعة من العدالة الاجتماعية وتعميق المسؤولية الاجتماعية والأمن الاجتماعي.

- بناء هيكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع، وتقديم الخدمات وصناعة الأفكار على مستوى الحجم الاقتصادي الكبير الذي يأخذ السوق الكوفي بعين الاعتبار، والذي تقر بوجود الأطراف المختلفة باعتباره واقعا جديدا يقدم الأفضل والأحسن.

[49] - محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتماعية مجموعة النيل، القاهرة، 2001، ص151

- توسيع نطاق الطموحات و الآمال بشكل يزيد من التفعيل والتوظيف والاستثمار لخدمة العولمة بفتح كافة المجالات إلى أبعاد لم تكن معروفة من قبل، شملت نظم التكتل والتعاون والتحالف قدر كبير من التقدم والتطور والتنمية.

2. الأهداف الحيوية:

- سوق عملي مفتوح بدون أي قيود أو حواجز جمركية أو إدارية أو معازل جنسية أو عرقية.

- إن العالم وحدة متكتلة ومندمجة ويهدده خطر واحد يتعين مواجهته والتعامل معه بجهد مشترك تعاون كامل من الجميع.

- إن التجانس العلمي يأتي من خلال التعدد والتنوع والاختلاف القائم بين البشر وفرقات اهتمام كل منهم.

- إن العالم يتحدث الآن بلغات مختلفة تتجه جميعها إلى اللغة الاصطلاحية الواحدة من خلال هذا التقارب سيأتي اليوم الذي يتحدث فيه العالم بلغة واحدة.

- إن العالم تذوب فيه القوميات تحت ضغط وحدة الإنسانية وحق الوجود وحق الاستمرار.

- يتعمق داخل العالم الآن الشعور والإحساس بالبشرية بعد تجربة مريرة خاضها العالم بدولة وشعوبه و حضارته تحت وهج الاستثمار.

- يشهد العالم الآن انبعاث رؤية جديدة للعولمة كتيار كهربائي يداعب طموحات البشر باختلاف أجناسهم وشعوبهم ودولهم ويخاطب أحلام وآمال، كانت نائمة واستيقظت.

❖ المبحث الثالث : دوافع و مظاهر العولمة و مؤسساتها.

يواجه العالم مع بداية القرن العشرين مستجدات عدة، على رأسها التحديات التي تفرزها متغيرات في عالم سريع التحول لمختلف جوانب الحياة، سواء على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، والثقافي أو على مستوى أصعدة أخرى مختلفة، وبالنظر للتطورات الراهنة في الاقتصاد العلمي.

➢ المطلب الأول: دوافع العولمة.

هناك عدو عوامل أدت إلى ظهور العولمة الاقتصادية وأبرزها عوامل اقتصادية وتكنولوجية [50].

1. المؤسسات الدولية:

إن للمؤسسات الدولية ور فعال في تنمية التجارة العالمية وتحريرها، فقد شجعت البلدان على تخفيض الحواجز التجارية وإلغائها وقد عملت من أجل البلدان النامية وقامت بمعالجة مصالحها عن طريق الإصلاح التجاري وحل المنازعات وتعزيز أنظمة التجارة من بين هذه المؤسسات:

- صندوق النقد الدولي الذي تأسس في جويلية 1944 (FMI).
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير تأسس 1945 وعمل في جوان 1946.
- المنظمة العالمية للتجارة تأسسن 1994 وعملت 1995 (OMC) وكل هذا يحتاج إلى نظام اقتصادي متطور جسدته العولمة.

2. الشركات العالمية:

تحتكر هذه الشركات معظم النشاطات الاقتصادية عبر العالم ومن بين هذه الشركات المعروفة عالميا هي الشركات المتعددة الجنسيات وهذا ما أدى إلى انتشار العولمة الاقتصادية من خلال تعامل الشركات فيما بينها وبين فروعها وهناك أيضا الشركات العبرة أو ما فوق الشركات العالمية وتختلف عن الأولى كونها تتكيف مع طبيعة السوق كما أن الأولى قراراتها مركزية تصدر عن الدولة الأم أما الثانية فقراراتها لا مركزية وتعتبر هذه الشركات احتكارية كونها تحتكر كل الأنشطة الاقتصادية.

[50] - مجلة أصداء للمركز الجامعي برج بوعريريج العدد 100 ، 2004،ص17.

3. الخوصصة:

لقد عجز القطاع العام في تطوير بعض المجالات مثل: نظام المعلومات والاتصال فتدخل القطاع الخاص وقام بدوره في تحريك موجة الاقتصاد وتحريره لهذا فإن الخوصصة من أهم المحركات الأساسية للعولمة الاقتصادية.

4. انهيار الاتحاد السوفياتي أو نظام القطبين:

بعد انتصار وهيمنة النظام الرأسمالي، وانضمام أغلب دول التخطيط المركزي إلى المنظمة العالمية للتجارة وفق توجيهات الصندوق (FMI) وهذا ما يدل على انهيار الاتحاد السوفياتي الذي زاد من شدة العولمة الاقتصادية.

5. التبادل التجاري:

لقد استفادت البلدان النامية من تحرير التجارة وذلك من خلال (GATT) الذي قامت بتحرير التجارة وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية وتوجيه الأنشطة الإنتاجية لرفع الدخل القومي (OMC) التي قامت بمعالجة عدة مشاكل منها تحرير المبادلات الزراعية و الخدماتية وحقوق الملكية الفكرية وهذا ما يحتاج على معدات حديثة ومداخلات وسيطة ذات جودة علية وهذا ما استوجب وجود عولمة اقتصادية توفر كل هذا.

6. التكامل الاقتصادي:

ونعني به مجموعة الدول التي تربطها اتفاقية تجارية وقد أدى نجاح ذلك إلى ظهور نماذج أخرى من التكتلات الاقتصادية في عدة مناطق من العالم نذكر منها: [51].

السوق العربية المشتركة، منتدى التعاون الأسيوي مجلس التعاون الخليجي العربي، الدول المشتركة لدول جنوب شرق إفريقيا، منظمة التجارة الحرة لشمال أمريكا، مجموعة النمور الأسيوية.

7. التطور التكنولوجي:

بفضل التقدم التكنولوجي تنقل المعلومات عبر مختلف قنوات الاتصال عبر الاتصال عبر الأقمار الصناعية في أقصر مدة زمنية ممكنة ومن خلال هذه الشبكات المعلوماتية تستطيع الشركات العالمية معرفة متطلبات واحتياجات المستهلكين في مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى انتشار التجارة الالكترونية فتحت المجال أمام توسيع المبادلات وأصبحت معظم عمليات بيع الأسهم والسندات ودفع الالتزامات عن طريق الانترنت.

8. معايير الجودة العالمية:

إن عملية توحيد مقاييس المنتوجات والخدمات ساهم بشكل كبير في انتشار العولمة الاقتصادية ومن اجل هذا ساهمت وسارعت العديد من الشركات للتنافس للحصول على الضمانة على جودة المنتوجات ومطابقتها للمواصفات الدولية.

[51] - كبور نعيمة، مرجع سابق، ص 52.

➢ المطلب الثاني: مظاهر العولمة.

تتمثل مظاهر العولمة في تدفق رؤوس الأموال بفضل الأعمال التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات التي أدت بدورها إلى زيادة وتنامي الاستثمارات والتبادل التجاري بين دول العالم ولتوضيح أكثر نتطرق لها بالتفاصيل فيما يلي:

1. تدفقات رؤوس الأموال :

إن معظم الدول تحاول على رفع القيود على الاستثمار وذلك لتحرير السبل نحو مزيد من التدفق لرأس المال الأجنبي المباشر هذا بالنسبة للدول النامية، أما الدول المتقدمة فقد اخفت معظم القيود على تحركات رؤوس الأموال إلى الخارج وقد ساعد كل ذلك على فتح المجالات أمامك رؤوس الأموال الواردة للاستثمار وبهذا فتحت مجالات عديدة للاستثمار سواء للدول المتقدمة أو النامية[52].

ونقصد بهذا الأعمال التي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات لأنها تقوم بعمليات التبادل التجاري وتساهم في إقامة علاقات بين المستثمرين.

2. الشركات العالمية:[53].

لقد كان من شأن النمو الهائل للتفاعلات الاقتصادية أن يكون الاقتصاد موحدا أو نسقا عالميا مترابط الأركان وها يساهم كذلك في زيادة معدلات التبادل التجاري وهو مجال الأسواق المالية والنقدية وتشير التقديرات أن المعاملات المالية شهدت نموا انفجاريا خلال العقد الأخير حيث ارتفعت إلى ما يزيد عن عشرة أضعاف إذ أن الأسواق صارت مرتبطة كما أن رفع القيود التي تقف كحجز في حركة السلع والخدمات أدى إلى تقريب الأسواق من بعضها، وترك المجال إلى حرية المعاملات التجارية.

[52] - عمر صقر، مرجع سابق، ص 46.

[53] - ممدوح محمد منصور، مرجع سابق، ص 74.

➢ المطلب الثالث: مؤسسات العولمة

1. صندوق النقد الدولي:

هو مؤسسة نقدية عالمية تابعة للأمم المتحدة، انشقت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن الجمعية العالمية للأمم المتحدة، تمت صياغة اتفاقية الصندوق الدولي بالضبط في 22 جويلية وبتاريخ 27 ديسمبر 1945 بدأت التطبيق الفعلي وما بين 08 و 18 مارس 1946 تم الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين بمدينة " سافانا" بولاية " جورجيا" على اعتماد النظام الداخلي واختيار واشنطن كمقر لصندوق النقد الدولي كما تم انتخاب أول مديرين تنفيذيين، البلجيكي كاميل جانت وللصندوق عدة فروع عبر العالم.

والغرض من إنشاء صندوق النقد الدولي هو تسهيل التجارة الدولية والعمل على النمو المتوازن في التبادل والإسهام في تشجيع وصيانة مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والوصول إلى هذه الأهداف لابد من المرور بالأهداف التالية:[54].

- الحفاظ على قيمة العملات واستقرار أسعار الصرف والعمل على إنشاء احتياطي دولي.
- تشجيع الاستثمار.
- المساهمة في دعم اتجاهات العولمة الاقتصادية.

2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

هو مؤسسة طالبة نشأت بموجب اتفاقية بروتن وودز وبدأت تمارس نشاطها في 25 جويلية 1946 يعتبر الجهة المسؤولة عن إدارة وتوجيه الاستثمارات الدولية التي تطلع أساسا بنواحي التنمية الدولية هدفه الأساسي مساعدة البلدان النامية في رفع معيشتها مقاسا بمتوسط الدخل الوطني بالنسبة للفرد بالإضافة إلى تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة وكذا تلبية الحاجة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة بناء وتعمير ما دمرته ما دمرته الحرب العالمية الثانية ومن أهم الوظائف التي يمارسها البنك ما يلي:

- تشجيع الاستثمار الخاص التي يتضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص.
- العمل على حل المنازعات المالية بين الدول الأعضاء.
- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء ذات الاقتصاديات المتخلفة وهو يتكون من منظمتين البنك الدولي والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية به أكثر من 7000 موظف.

[54]- كبور نعيمة، مرجع سابق، ص 57.

3. المنظمة العالمية للتجارة:

إن فكرة قيام المنظمة العالمية للتجارة ضمن مداولات بروتن وودز، تم التوقيع على هذه الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) في مؤتمر جونيف عام 1947 واشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد شارك فيها 23 دولة بدأت مزاولة عملها في 1948، إن هذه المؤسسات الثلاث تعد المحرك الأساسي لتكوين البنية التحتية لظاهرة العولمة الاقتصادية وهي لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط بل تهتم بجوانب أخرى أبرزها الجانب المعلوماتي الاتصالي الذي له دور كبير في انتشار العولمة.

خلاصة الفصل:

تعتبر العولمة الاقتصادية سهولة حركة البشر و المعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني و خلال كل التقاربات التي تحدث مع العولمة وعلى الرغم من كل التعارضات يمكن القول أن العولمة تؤدي في آن واحد إلى أمرين مهمين وهما تسريع نقل الابتكار وتسريع التكامل الذي يؤدي إلى مزيد من التقارب و الدفع نحو عمومية كوكبية.

وتعددت النظرة اتجاه التطور التاريخي للعولمة كسمة أساسية من سمات هذا العصر وأهمها الثورة التكنولوجية و الاتصال التي جعلت تدفق المعلومات متوفرا لكل البشر ورسخت بدورها مفاهيم التواصل والحوار إضافة إلى اتساع الاستثمارات خارج إطار الدولة، و تجسدت العولمة الاقتصادية من خلال تفعيلها من طرف المؤسسات الدولية وذلك في فرض الدول المتقدمة سيطرتها على الدول المتخلفة لذلك أصبحت العولمة ضرورة حتمية خاصة بالنسبة للدول النامية نظرا للمزايا التي تحققها لها من أجل النهوض باقتصادياتها غير انه لا يمكن تجاهل المخاطر و التهديدات التي تنجر عنها وبالتالي يجب على هذه الدول أن تقدم عليه بحذر

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة

تمهيد:

بعد حصول الجزائر على الاستقلال سنة 1962 تميز الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة بالتوجه نحو النظام الاشتراكي وسياسة الصناعة الثقيلة، وهيمنة القطاع العمومي و قطاع المحروقات وتدخل الحكومة وتهميش القطاع الخاص والقطاع الزراعي .الأمر الذي أدى إلى العديد من المشاكل الاقتصادية خاصة مع بداية ثمانينيات القرن الماضي.

من هنا أصبح من الضروري على السلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإصلاحات، تكون مدخلا لتغيير النظام المتبع وفق ما يتطلبه النظام الاقتصادي الحالي، لذلك فقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلتين مهمتين متتابعتين الأولى قبل الإصلاحات أما الثانية فبدأت بمجموعة من الإصلاحات وصولا إلى ما هو عليه الآن، وتعتبر المرحلة الحالية للجزائر مرحلة انتقالية لابد لها من تبني سياسة حكومية رشيدة لمواجهة رهان الانفتاح الاقتصادي.

و من هذا المنطلق قمنا بتقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث كما يلي :

- **المبحث الأول**: واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برنامج لإنعاش و دعم النمو الاقتصادي(2001- 2009) و تقييمها .

- **المبحث الثاني:** المبحث الثاني : تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية خلال الفترة (2010- 2019).
- **المبحث الثالث:** واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة.

❖ المبحث الأول : واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برنامج لإنعاش و دعم النمو الاقتصادي(2001- 2009) و تقييمها

انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، أدرجت في مخططات تنموية ، لم يسبق لها مثيل خاصة من حيث الموارد المالية المخصصة لها، في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار البترول، مما مكن من تخفيف عبء المديونية من جهة، وتمويل المشاريع الكبرى من جهة أخرى، من خلال سياسة تنموية تمثلت في المخططات الإنمائية.

➢ المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001 – 2004)

أقر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001 - 2004) بمخصصات متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 225مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل سنة 2000 والمقدر ب 119 مليار دولار، ضف إلى ذلك هذا البرنامج لا يهدف على تسوية المشاكل الموجودة وإما هو تدارك التأخر المسجل المتراكم على مدى عشرية الأزمة، وإلى تخفيض التكلفة الاجتماعية للإصلاحات و المساهمة في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي.

1. محتوى البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي[55]:

انطلق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى إعادة الحياة إلى القطاع الاقتصادي في الجزائر بتنفيذ البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي إيمانا منه بأن كل جهد يبذل في هذا الميدان سيكون له مردود عام على الشعب الجزائري بكل فئاته وهذا البرنامج الذي بادر به الرئيس يهدف إلى تعزيز المنشآت الاقتصادية وإعادة تأهيل المنشآت الاجتماعية وإنعاش الزراعة والصيد البحري وكذا تحسين الإطار المعيشي في الوسط الريفي .فهو يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وتعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وقد تضمن هذا البرنامج خطة عاجلة لتنمية 13 ولاية من ولايات الجنوب، حيث يهدف إلى تحسين ظروف معيشة المواطن وتخفيض نسبة البطالة والحد من أزمة السكن

[55] - رشيدة أوبختي،محمد بن بوزيان ، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة،مجلة علمية منشورة بكلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة تلمسان، العدد 16، 2016 ، ص98 .

وأزمة مياه الشرب، كما يسعى لتحقيق نسبة نمو تكون في حدود % 4.5 إلى6% ، وهذا المعدل إن فسوف يمكن من امتصاص حدة البطالة التي تتجاوز % 30 من السكان النشطين.
ولقد شرع في تنفيذ البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال السداسي الأول من عام 2001 (جوان 2001) عبر مراحل، حيث خصصت له ميزانية تقدر ب 7 مليار دولار و هو يهدف بالموازاة مع ميزانيات السنة لكل قطاع إلى الحد من علامات التخلف والفقر، أي أنه برنامج موجه إلى تأهيل المناطق لتمكينها من مواجهة آثار التحولات الاقتصادية الجارية بحظوظ متكافئة.

وحسب مندوب رئيس الحكومة المكلف بالإنعاش الاقتصادي فإن الغلاف المالي المخصص خلال سنتي 2001 و 2002 بلغ 40 ألف مليار سنتيم يشمل 9500 مشروع وقدرت نسبة الإنجاز ب % 89 خلال هاتين السنتين، وقد خصص من هذا الغلاف المالي نسبة لتحسين الظروف المعيشية للسكان ففي نفس الوقت الذي تزداد فيه الفوارق الاجتماعية في الجزائر، ترتفع قيمة الاستهلاك للأسر الجزائرية التي أنفقت أكثر من 1531 مليار دينار (بمعدل 333.117 دينار جزائري لكل أسرة وبمعدل 49.928 دينار جزاري لكل فرد) وقد بلغت نسبة الإنفاق هذه عام 2001 أكثر من 1600 مليار دينار جزائري إلا أن الفوارق جعلت % 50من الجزائريين يستحوذون على أكثر من 74.1 %من قيمة الاستهلاك تشير التقديرات المقدمة من طرف منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي بصورة كبيرة وملحوظة في الجزائر، حيث نجد أن أغنى فئات المجتمع(نسبة 20% يتحصلون على 40%من نسبة العائدات والاستهلاك مقابل 7% فقط لأفقر فئة في المجتمع الجزائري، ولقد اهتم البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي بعدد من المجالات منها :القطاع الزراعي، البنكي و مجال الاستثمار...إلخ.

أ. القطاع الزراعي :

حرصت الحكومة في عهد الرئيس بوتفليقة على تطوير القطاع الزراعي والحد من استراد الأغذية، حيث عمدت إلى توسيع سياسات استصلاح الأراضي ضمن سياسات الإنعاش الاقتصادي و إعفاء المزارعين من تسديد ديونهم تحفيزا لهم على مواصلة العمل، كما أنشأت وزارة ترعى تنمية الموارد المائية والثروة السمكية .فتجربة " الأرض لن يخدمها " أثبت نجاحا كبيرا في توفير أسباب الحماية للمزارع من المضاربة، كما جاء إلغاء قانون التنازل عن أملاك الدولة معززا لهذا التوجه وفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع الهام حيث يوجد حوالي 40 مليون هكتار صالحة للزراعة وهكذا فإن الأرض الجزائرية صارت منتعشة [56]، بسبب برامج استصلاح الأراضي الزراعية وتقديم الدولة تسهيلات للفلاحين الصغار والكبار إلا أن الأمر لا يزال يحتاج إلى جهد كبير من جانب الدولة للقضاء على أساليب المضاربة والرشوة والانحراف التي تقف أمام التطوير الذي يحتاجه هذا القطاع.

[56] - رشيدة أوبختي،محمد بن بوزيان ، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره،ص 202 .

ب. القطاع البنكي :

في هذا الإطار وضعت مخططات واسعة لتحديث البنوك وتسليحها بنظام مصرفي وتقنيات تتفق و اقتصاديات السوق لتحقيق المزيد من جلب الاستثمار إلى البلاد وحاليا يتوافر بالجزائر نظام تحويل مالي إلى أي مكان في العالم خلال ساعات بعد تنفيذ الاتفاق الذي وقع بثُ الشركة العامة للجزائر ومؤسسة" ويسترن يونيون من"Western Union" المالية الأمريكية و على نفس المستوى من الأهمية، أكد إنشاء البنوك وشركات التأمين التابعة للقطاع الخاص خطوات تعزيز الاقتصاد الجزائري لما فيه من مميزات لأنه يهدف أساسا إلى تمويل المشروعات الكبيرة ذات الصلة بالتنمية ولقد أدى تحسين أداء البنوك الجزائرية إلى انتشار وتوسيع قاعدة البنوك الخاصة، حيث فتحت البنوك التجارية الدولية فروعًا لها في البلاد مما شجع الاتحاد الأوربي على إبرام اتفاق مع الحكومة الجزائرية للمساهمة في إعداد البرامج الخاصة بتطوير أداء بنوكها الوطنية ومساعداتها على تنفيذ برامج التوأمة مع عدد من البنوك الأوربية.

ج. **الاستثمار:**

تميزت الحالة الاجتماعية والاقتصادية قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي بمنشآت اقتصادية خربة مقدرة بالمئات والبطالة بالملايين ومشاريع البنية التحتية متوقفة.

إن سياسة الرئيس ترمي إلى تشجيع الاستثمار3 ، ولهذا صدر الأمر الرئاسي الذي يتعلق بإعادة تنظيم

مناخ الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بها مثل العقارات الصناعية، إضافة إلى إنشاء المجلس الوطني للاستثمار المكلف بإعداد سياسات تطوير ومتابعة العملية الاستثمارية.

فبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يوفر فرص هامة للشراكة والاستثمار في قطاعات المنشآت والبناء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والفلاحة والصيد البحري.

ولقد جاءت مبادرات الدول الخليجية بمثابة دعم لدفع عجلة الاقتصاد الجزائري نحو الحركة الإيجابية، حيث جذب الاستثمار الخليجي وراءه نظيره الأجنبي وسرعان ما تدفقت على الجزائر التسهيلات والشراكة وتحويل الديون إلى استثمارات، وبدأت خطط الإسكان ومشاريع تطوير شبكات الكهرباء .ولما رأت الصناديق التنموية المشتركة بين الجزائريين والعرب زاد نشاط الاستثمارات في القطاع الاقتصادي.

2. أهداف مخطط برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: تتمثل أهدافه فيما يلي:

- توسع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.
- فك العزلة عن المناطق النائية.
- بلوغ معدل نمو اقتصادي 5 و 6% سنويا على مدار أربع سنوات .
- فيض نسب البطالة عن طريق رفع مستوى الاستغلال الفلاحي .
- توفير السكن والتخفيف من حدته بتخصيص جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.
- الحد من ظاهرة التهميش ، الفقر ، الإقصاء
- صيانة البنية التحتية.

➢ المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005- 2009)

بعد انتهاء فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد ببرنامج آخر سمي بالتكميلي مواصلة للإنجازات المحققة من قبل برنامج (2001- 2004) وهذا من أجل تثمينها،إذ خصص له غلاف مالي قدر ب 4203 مليار دج و بإضافة الغلاف المالي للبرنامج السابق والميزانيات الإضافية والبرامج الجديدة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، انتقل غلافه المالي 8705 مليار دج، أي حوالي 114 مليار دولار وقد أهتم برنامج دعم النمو الاقتصادي بعدة مجالات منها :

1. الاستثمار[57]

إن الاستثمار هو القوة الدافعة للنمو حيث يتطلب هذا الأختَ استثمارات إضافية لخلق وحدات إنتاج جديدة تنتج سلعا وخدمات وفرص عمل وقيما مضافة .ولقد تزايد اهتمام المؤسسات الإسبانية بالسوق الجزائرية خاصة بعد اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي للفتًرة(2005- 2009) بالجزائر، حيث اتفق البلدان في هذا السياق على إقامة شراكة اقتصادية و طاقوية ترافق تلك التي يأمل الاتحاد الأوروبي تطويرها مع الجزائر وكان" بيدرو سولبس " الوزير الإسباني للاقتصاد والمالية قد أكد خلال زيارته إلى الجزائر أن المحادثات التي أجراها سمحت له بإلقاء نظرة شاملة عما يمكن أن يقام وإعطاء دفع جديد للشراكة بتُ البلدين، كما أشار إلى الإمكانيات المتاحة من أجل تطوير هذه الشراكة الهامة.

2. الثقافة

وزعت وزارة الثقافة الغلاف المالي المقدر ب 16 مليار دينار جزائري و الذي استفادت منه في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009) على محورين رئيسيين يتمثلان في ترميم معالم الهوية الوطنية وإحياء النشاط الثقافي عبر كامل التراب الوطني، كما تنوي الوزارة استغلال الغلاف المالي الذي منح لها في هذا الإطار لإنشاء مرافق ثقافية جوارية من أهمها مشروع مكتبة في كل بلدية، والذي تعمل على تجسيده بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، من أجل تقريب المكتبة من المواطن إضافة إلى مشروع إنجاز ملاحق للمكتبة الوطنية الجزائرية.

[57] - رشيدة أوبختي،محمد بن بوزيان ، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة، مرجع سابق،ص 205 .

➢ المطلب الثالث: تقييم البرامج الإنمائية في بداية الألفية الثالثة:

1. برنامجا دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو:

يرى المسؤولون المكلفون بالبرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي أن نتائجه الأولية تبعث على الارتياح مشيرين إلى اتساع محسوس في تنفيذ المشاريع المهمة لسنة 2002 ، وكذا في مجال خلق مناصب الشغل الجديدة ففي ظرف 9 أشهر أكدت آخر الإحصائيات عن وجود 8190مشروع جواري صغير ومتوسط منها 3016 مشروع أنجزت و 4067 مشروع شرع في انجازه مما مكن من خلق 370 ألف منصب عمل منها % 65 دائمة و فيما يخص معدل نمو الاقتصاد الوطني فإنه لم يتجاوز 2.6% عام2004 نتيجة لغياب الاستثمار، بينما زاد الطلب الداخلي(نظرا للطلب المتزايد في الأسر المساند بضبط سياسة الأجور ودعم القرض الموجه لاقتناء العقار)حيث بلغ 4.5% ليرتفع بذلك حجم الواردات بصورة كبيرة، وما يمكن ملاحظته أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هذا يتطلب حاجيات مالية معتبرة ينبغي على النظام المصرفي الحالي تلبيتها[58].

الجدول رقم (1) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية في الفترة(2003- 2004)

	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	68.0	84.6
الاستثمار الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	29.3	28.8
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	6.8	7.4
مساهمة القطاعات بالناتج المحلي الإجمالي (%)		
الزراعة	10.2	12.7
الصناعة	55.1	73.5

[58] - رشيدة أوبختي،محمد بن بوزيان ، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة، مرجع سابق ص 206

الصناعات التحويلية	7.0	8.1
الخدمات	34.7	13.8
الأسعار ومالية الدولة		
التغير في أسعار الاستهلاك (%)	2.6	4.0
الإيرادات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	37.4	39.0
التجارة (مليون دولار)		
إجمالي الصادرات (فوب)	24.476	29.472
منها: النفط	7.700	4.466
منتجات زراعية	3.500	3.342
صناعات تحويلية	476	495
إجمالي الواردات (سيف)	13.008	15.324
منها: المواد الغذائية	2.598	3.147
المحروقات والنفط	112	127
السلع الرأسمالية	4.822	5.563
ميزان المدفوعات (مليون دولار)		
صادرات السلع والخدمات	26.030	31.054
واردات السلع والخدمات	16.240	18.980
ميزان الحساب الجاري	8.900	10.272
الدين الخارجي وحركة المصادر (مليون دولار)		
إجمالي الدين العام	23.573	21.987
إجمالي خدمة الدين	4.312	5.754
صافي الاستثمار المباشر	634	-

المصدر:

www.gucciaac.org.lb/recentpublications/arabreport/algeria.htm

لقد حققت الوضعية الاقتصادية إلى جانب الوضعية المالية في الجزائر سنة 2006 نتائج قياسية غير مسبوقة منذ الاستقلال، حيث تواصل النمو الاقتصادي خلال سنة 2006 مسجلا نسبة 5.3% مقابل 4.7% سنة2002 ، 6.9% سنة 2003 ، 5.2% سنة 2004 و 5.3 %سنة2005 فيما سجلت نسبة البطالة شبه استقرار (رغم ارتفاعها)عند 15.3 % مقابل % 29 كانت مسجلة سنة1994 .

وهذه النسب تظهر أن البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سمحا بإعطاء ديناميكية للاقتصاد الجزائري وإخراجه من حالة الانهيار الذي عاشه في سنوات التسعينات، رغم أن هذا النمو مرتبط بنفقات الدولة وبالتالي بإيرادات الصادرات من النفط والغاز.

كما سمح هذان البرنامجان بخلق الآلاف من الوظائف التي عملت على خفض نسبة البطالة، حيث أن أغلب هذه المناصب التي تم توفيرها كانت مناصب عمل لفتَّرات محدودة.

أصبحت الجزائر مصدرا صافيا لرؤوس الأموال حيث بلغت احتياطات البلاد من النقد الأجنبي سنة 2006 ما قيمته 72 مليار دولار(أزيد من 17 مرة حجم المديونية الخارجية المقدرة ب 4.7 مليار دولار سنة2006)

وأمام هذه القدرات المالية الخيالية المتوفرة يتعين على الدولة بذل الجهود اللازمة والكافية لتحويل هذه الأموال إلى برامج تنموية فهي لا تزال أهم مستثمر و أهم موفر لمناصب الشغل باستثناء المحاولات المحتشمة لمستثمرين عرب وأجانب في بعض القطاعات الخدمية على وجو الخصوص وهنا يطرح التساؤل.

إلى أي مدى ستنجح الحكومة في الاستغلال الأمثل للصحة المالية المسجلة(القدرات المالية) وترجمتها إلى برامج تنموية حقيقية تساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل النمو السنوي؟

إن إلحاح الحكومة على الحفاظ على نسبة التضخم في حدود 3 %إلى غاية 2010 و تحديد سعر صرف الدولار ب 73 دينار جزائري للدولار لا يسمح بخفض البطالة إلى نسبة مقبولة كون النمو الاقتصادي في حدود 5.3% سنويا(مرتبط ببقاء أسعار النفط عند مستوياتها الحالية) لن يسمح سوى بخفض البطالة بمعدل يتراوح بين 1.5% و 2% سنويًا إلى 2010 ، بمعنى أن نسبة البطالة في الجزائر ستنخفض إلى 10% عند هذا التاريخ، وبالتالي فإن مواجهة الطلب الجديد على العمل لا يمكن أن تنجح إلا إذا بلغت نسبة النمو الحقيقي 7.5 % سنويا و 8.5 %سنويًا إذا أخذنا البطالة الحالية بعين الاعتبار.

2. **تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2009):**

أ. نمو إجمالي متذبذب وضعيف نسبيا:

كل ما يلاحظ من الجدول (2) كان هناك تذبذب واضح في معدل لنمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة (2001- 2009) حيث تراوح هذا المعدل بين 2 % كأدنى مستوى له في 2006 و 6.9% كأعلى مستوى له في 2003 ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو الغير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة- الجدول رقم (3)،ففي سنة 2006 وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية 11.6 %، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات(أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5 % كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي، ومن جهة أخرى، فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفتَّرة و المسجلة في سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات(أعلى نسبة نمو له أثناء الفتَّرة (2001- 2009) وهي

8.8%إضافة إلى قطاع الفلاحة(الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفتّرة والمقدرة ب19.7 %) .
في المتوسط، قدر نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة المعنية بنسبة 3.8 %وهو نمو ضعيف نسبيا، كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة لفترة الدراسة(5.1% ، 3.26 %،2.4% في السنوات 1998 ،1999 ،2000 على التوالي) ، بعيدا عن معدل 6% أو 7% المتوقع(قبل تنفيذ برنامجي الإنعاش الأول و الثاني)، وهذا على الرغم من تجاوزه لنسبة النمو الطبيعي للسكان المقدرة ب 1.6 %كمتوسط لنفس الفترة.
هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر(بنسبة تفوق 40%).

ب. نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه هش:

يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي (ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إذ بلغ معدله متوسط 6.1% لكل فترة الدراسة.
وبذلك يمكن القول بأن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، وأن معدله لم ينزل تحت 5 % إلا في سنة 2005 ، و أنه سجل تزايدا ملحوظا ابتدءا من سنة 2006 ، ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له المدعمة خاصة بالمحصول الفلاحي الجيد الذي قدر خلال الموسم (2008 – 2009) ب 6.2 مليون قنطار.
ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبح بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الإشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج بمعدل نمو 8 %في المتوسط خلال الفترة، إضافة إلى قطاع الفلاحة بمعدل نمو 6.4% في المتوسط خلال الفترة، عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به(على الرغم من أن أداء هذا القطاع يبقى مرتبطا أيضا وإلى حد كبير بدرجة المغياثية (التساقط)المسجلة أثناء كل موسم فلاحي)، وكذا قطاع الخدمات(بمعدل نمو 6.3% في المتوسط خلال الفترة) ومع ذلك، فإن هذا النمو يبقى هشا ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود 2.6% ، تراوحت بين 0.8% في 2007 و 4.7 % في 2009 وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخاص تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.
وعن أسباب ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر، يمكن الإشارة وباختصار شديد إلى أهمها والمتمثلة في الإختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية (لاسيما بعد فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من

منتصف الستينات إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينات، و انتهاء بالأزمة الاقتصادية (المالية) و السياسية (الأمنية) التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينات من نفس القرن وما صاحبها من ركود اقتصادي شديد وطويل الأمد نسبيا، وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة، وعدم وضوح الرؤية بعد فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة بصفة خاصة التي ما انفكت السلطات تتحدث عنها منذ عدة سنوات والرامية إلى نهوض هذا القطاع ،ومن جانب آخر يلاحظ أن الناتج المحلي الخاص للفرد (بالأسعار الثابتة)قد حقق تطورا مهما خلال الفترة المعنية حيث انتقل من 132.261 دج (1711 دولار) في سنة 2001 إلى 270.253 دج (3720دولار) في سنة 2009 ، أي بزياد تفوق 117% وهذا يعتٍ أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا (من 765 إلى 2995دولار) إلى الشريحة العليا(من2996 إلى9265 دولار) ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل للفرد، وقد كانت نسبة الزيادة تلك ستكون أهم من ذلك لولا النتائج المخيبة لنمو قطاع المحروقات في الأربعة سنوات الأخيرة من فترة الدراسة (2009-2006) لاسيما في 2009 ففي هذه السنة الأخيرة وبسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات (-6 %)ومن ثم التراجع الهام نسبيا في حجم الناتج المحلي الخام(من 10.102 مليار دينار في 2008 إلى 9.531 مليار دينار في 2009)

و لأول مرة خلال الفترة تسجيل نقص في حصة الفرد من الناتج المحلي الخام التي تراجعت من 306.507 دج (4746 دولار) في 2008 إلى 270.253 دج (3.720 دولار) في 2009 أي نسبة 11.8 %.

ومع ذلك وبصرف النظر عن الحالة الاستثنائية لسنة 2009 فإن الارتفاع المستمر للدخل المتوسط للفرد المنوه عنه أعلاه يدل على أن هناك تطورا ملحوظا في مستوى المعيشة للسكان خلال الفترة المعنية على الرغم من الطابع المجرد لهذا المؤشر أي دون البحث هنا فيما إذ كان هذا التطور في مستوى المعيشة يعكس تحسننا فعليا في نوعية المعيشة للفرد الجزائري من جهة ودون إجراء مقارنات بين متوسط الدخل للفرد في الجزائر وبقية دول العالم من جهة أخرى .

ج. نمو ذو طابع توسعي وإنتاجية ضعيفة:

لابد هنا من ملاحظة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي أساسا " " Extensive أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة الخاصة في النفقات برأسمال للدولة(بالمفهوم الواسع لها وليس بمفهوم قانون المالية في الجزائر، أي الاستثمارات العمومية الموجهة خاصة لتطوير البنية التحتية المادية أو ذات الطابع الاجتماعي)، وكذا اليد العاملة المكثفة والمشتغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لاسيما الأشغال العمومية والبناء، إلى جانب الفلاحة والخدمات بمعنى آخر، فإن النمو في الجزائر ليس نموا مكثفا "Intensive" أي لا يتركز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع أو الابتكار"Innovation" تجدر الإشارة

هنا إلى أن الجزائر صنفت مؤخرا وللأسف الشديد البلد الأقل إبداعا في العالم بواسطة الدليل العالمي للإبداع، حيث جاءت في ذيل الترتيب ل 125 دولة تم إدراجها في التصنيف الذي تقوم به" الإينسيد INSEAD" والتي تعد من أكبر المدارس العليا للتجارة والأكثر شهرة في العالم، بمساهمة شركائها الخبراء مثل ، " Booz ،Company, Alcatel-Lucent".

وقد يشكك البعض في مصداقية هذا التصنيف، ويطعن في موضوعية المعايير المعتمدة من طرف الهيئة المذكورة لإنجازه، لكن لا أحد يمكنه حجب حقيقة أن مسألة الإبداع تبقى إحدى أهم الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال وهذا ما يجعل إشكالية الاستثمار في رأس المال البشري تطرح نفسها بحدة أكثر من أي وقت مضى ذلك أنه في عصر الاقتصاد المبني على المعرفة، بات الدور الحاسم في كل نمو مستدام وتنمية شاملة للإبداع والابتكار ومن ثم أصبح الاستثمار في رأس المال المادي وحده لا يكفي(كي لا نقول لا يجدي كثيرا) في ظل غياب إستراتيجية واضحة و إرادة سياسية قوية لجعل الاستثمار في رأس المال البشري هو الأساس، أي" الاستثمار في البشر على حساب الحجر"، وليس العكس .فسياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر تعطي الانطباع بأن التنمية البشرية تدخل ضمن أهم أولوياتها خاصة من خلال الموارد المالية الضخمة(حوالي2048 مليار دينار)المخصصة لبناء وتجهيز آلاف المؤسسات التعليمية في قطاع التربية الوطنية (كل الأطوار)، ومئات الآلاف من المقاعد البيداغوجية (وما يرافقها من أماكن للإيواء، ومطاعم جامعية)...في قطاع التعليم العالي، ومئات المعاهد ومراكز التكوين في قطاع التعليم والتكوين المهنيين، إضافة إلى الهياكل والتجهيزات الخاصة بتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال ، إلا أن كل ذلك يبقى في الأساس عبارة عن كم في مواجهة كم، أي توفير الأعداد اللازمة من المؤسسات التربوية والمقاعد البيداغوجية لاستقبال الأعداد الجديدة والمتزايدة سنويا من التلاميذ والطلبة ومع التسليم بضرورة هذه المنشآت وأهميتها في التعليم والتكوين فإن الاكتفاء بالنتائج الكمية(عدد الطلبة المجازين سنويا مثلا)من وراء كل هذه الاستثمارات المادية دون التساؤل حول نوعية التعليم الذي تلقاه كل تلميذ في مختلف المراحل التي مر بها وفيما إذا كان هذا التعليم يسمح له فعلا بمزاولة تعليم عال نوعي أو تلقي تكوين مهني مؤهل، أو حول قيمة الشهادة المتحصل عليها من طرف كل طالب متخرج، وفيما إذا كانت هذه الشهادة تؤهله مثلا لكي يكون منشئا للشغل وليس باحثا عن شغل دون ذلك لا يمكن الحديث عن استثمار بشري حقيقي.

في هذا الصدد و بعد التذكير بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتنمية البشرية العربية لسنة 2003 الذي أكد على وجود علاقة قوية بين اكتساب المعرفة وتعزيز القدرة الإنتاجية خاصة في النشاطات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا الحديثة يرى" ناصر مراد "أنو ضمن مفهوم حديث للتنمية الذي يرتكز على المعرفة والإبداع الإنساني، فإن التنمية الاقتصادية ترتكز على مدى توفر منظومة فعالة لاكتساب المعرفة وقادرة على إعداد رأس المال فكري مؤهل لقيادة التنمية الشاملة وأن الاهتمام بالتعليم النوعي ودعم البحث العلمي ومؤسساته والعمل على تشجيع الإبداع والابتكار، تشكل مقومات اقتصاد المعرفة مما يقتضي ربط التنمية

الاقتصادية بتنمية الموارد البشرية وذلك من خلال الاهتمام بالاستثمار النوعي في التربية والتعليم والبحث العلمي .

و يلخص الباحث إلى أنه و رغم أهمية هذا الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن الدول العربية تعاني من ضآلة حجمه نظرا لضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية، وتردي نوعية التعليم وقلة الإنتاج العلمي ولأخذ فكرة أولية وعامة عن أداء الاقتصاد الوطني، يمكن حساب الإنتاجية المتوسطة للعامل عن طريق قسمة الناتج المحلي الخام(بالحجم)على اليد العاملة النشطة المشغلة وكما يبدو من الجدول (4) فإن النتيجة كانت متواضعة جدا خلال الفترة (2006- 2009) المأخوذة هنا كعينة باعتبار أن النمو خارج المحروقات كان الأهم أثنائها، إذ أن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام الإجمالي كانت حوالي مليون دينار في المتوسط وباعتبار أن قطاع المحروقات لا يشغل سوى حوالي 2% من مجموع اليد العاملة النشطة، فإن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يمكن تقديرها في المتوسط بحوالي 628 ألف دينار في السنة .أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فإن إنتاجية العمل في الجزائر ضلت في تناقص مستمر منذ عدة عقود ذلك مقارنة بدول المنطقة وبالشركاء التجاريين للبلاد وهذا من شأنه التأثير على تنافسية الاقتصاد حسب الصندوق. [59]

الجدول رقم 2 : أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال الفترة (2001 – 2009) [60]

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ن م خ* الاسمي (مليار دينار)	4.227	4.522	5.252	6.149	7.561	8.514	9.362	11.069	10.017
مؤشر أسعار الاستهلاك	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.1
ن م خ	4.084	4.425	5.074	5.878	7.420	8.364	9.011	10.602	9.531

[59] - رشيدة أوبختي،محمد بن بوزيان ، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص 211

[60] - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و آثارها على النمو.www.oaji.net/articles/433-1402771957

بالحجم (مليار دينار)									
ن م خ بالحجم (%)	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
ن م خ خ م**بالحجم (مليار دينار)	2.688	2.979	3.268	3.660	4.130	4.551	5.076	5.816	6.572

نمو ن م خ خ م (%)	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.4	6.1	9.3
عدد السكان (مليون نسمة)	30.879	31.357	31.848	32.364	32.906	33.481	34.096	34.591	35.268
النمو السكاني (%)	-	1.5	1.5	1.6	1.6	1.7	1.8	1.4	1.9
ن م خ للفرد (آلاف الدينارات الثابتة)	132	141	159	181	225	249	264	306	270
سعر الصرف	77.26	79.68	77.34	72.06	73.35	72.64	69.37	64.58	72.63
المتوسط المرجح (دج/ دولار)									
ن م خ للفرد (دولار)	1.711	1.771	2.060	2.522	3.074	3.499	3.809	4.746	3.720

- ن م خ : الناتج المحلي الإجمالي
- ن م خ خ م: الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

الجدول رقم 3: معدل النمو الأهم القطاعات (القيمة المضافة %) خلال الفترة (2001 -2009)[61]

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المعدل المتوسط
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-6.0	0.92
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0	5.3	6.5	6.4
الصناعة	2.0	2.9	1.5	2.6	2.5	2.8	0.8	4.4	4.7	2.6
الأشغال العمومية والبناء	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8	9.2	8.0
الخدمات	6.0	5.3	4.2	7.7	6.0	6.5	6.8	7.8	6.8	6.3

الجدول رقم 4 : متوسط الإنتاجية الإجمالية لليد العاملة خلال الفترة (2006 – 2009)[62]

	2006	2007	2008	2009
ي ع ن م* (ملايين الأشخاص)	8.5	8.7	9.1	9.4
ن م خ بالحجم/ي ع ن م (آلاف الدينارات)	984	1.035	1.165	1.013
ن م خ خ م بالحجم/ي ع ن م (آلاف الدينارات)	535	583	639	699
ن م خ خ م /ي ع ن م خ م**(آلاف الدينارات)	548	597	635	714

- ي ع ن م : اليد العاملة النشطة المشغلة
- ي ع ن م خ م:اليد العاملة المشغلة خرج المحروقات

[61] - رشيدة أوبختي،محمد بن بوزيان ، مرجع سابق،ص213
[62] - رشيدة أوبختي،محمد بن بوزيان ، مرجع سابق،ص 213

❖ المبحث الثاني : تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية خلال الفترة (2010- 2019):

سنحاول تتبع مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري ضمن تقارير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF خلال الفترة من 2010 إلى 2019 وذلك بدراسة أهم المؤشرات التي حددها التقرير بهدف الكشف عن أهم التطورات في المؤشرات سواء بالتقدم أو التراجع وذلك لم ا رجعة فعالية السياسات التي سنتها الدولة الجزائرية في الدفع باقتصادها نحو تحقيق مستويات متقدمة من النمو، كما قسمنا الفترة المدروسة إلى فترتين من 2010 إلى 2018 ثم من 2018 إلى 2019 وذلك بسبب التغيير الذي طرأ في منهجية حساب المؤشرات في تقرير التنافسية العالمية سنة 2018 .

➢ المطلب الأول : أداء مؤشرات التنافسية للجزائر في تقرير التنافسية العالمية خلال الفترة (2010- 2018)حسب المنهجية القديمة:

1. أداء مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة(2010- 2018) :

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة(2010-2018) مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها بما يمكننا من تفسير أداء المؤشر:

الجدول 2 : أداء مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2010- 2018

السنوات	المؤسسات			البنية التحتية			بيئة الاقتصاد الكلي			الصحة والتعليم الأساسي			درجة المؤشر العام	ترتيب المؤشر العام
	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء		
2011/2010	3,5	98	-	3,5	87	-	4,8	57	-	5,6	77	-	4,3	80
2012/2011	3,1	127	-29	3,4	93	-6	5,7	19	+38	5,5	82	+5	4,4	75
2013/2012	2,7	141	-14	3,2	100	-7	5,7	23	-4	5,4	93	-11	4,2	89
2014/2013	3,0	135	+6	3,1	106	-6	5,5	34	-11	5,4	92	+1	4,3	92
2015/2014	3,4	101	+34	3,1	106	0	6,4	11	+23	5,6	81	+11	4,6	65
2016/2015	3,5	99	+2	3,1	105	+1	5,3	38	-27	5,6	81	0	4,4	82
2017/2016	3,5	99	0	3,28	100	+5	4,83	63	-25	5,71	73	+8	4,3	88
2018/2017	3,6	88	+11	3,6	93	+7	4,6	71	+8	5,8	71	+2	4,4	82

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية :

-World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2010/2011, 2011/2012, 2012/2013, 2013/2014,2014/2015, 2015/2016, 2016/2017, 2017/2018.

يمكننا تسجيل العديد من النقاط نوجزها في ما يلي :

- تراوحت قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية بين 4,2 و 4,6 ، فيما تراوح ترتيب المؤشر بين 65و 92 عالميا، حيث سُجِّلت أحسن قيمة للمؤشر سنة 2015/2014 هي 4,6 وحلت بالترتيب 65 عالميا و يعود السبب إلى التقدم الكبير في مؤشر المؤسسات الذي ارتفعت قيمته ب 0,4 ليصبح 3,4 وتقدم ترتيبه ب 34 مرتبة وحل في المرتبة 101 عالميا، كما تقدم مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي ب 0,9 ليصبح 6,4 وحل بالمرتبة 11 عالميا متقدما ب 23 مرتبة عن السنة التي سبقتها، بالإضافة إلى تسجيل مؤشر الصحة والتعليم الأساسي تقدما ب 0,2 ليصبح 5,6وحل بالمرتبة 81 عالميا متقدما ب 11 مرتبة عن السنة التي سبقتها.
- تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر المتطلبات الرئيسية من المرتبة 75 سنة 2012/2011 إلى المرتبة 89 سنة 2013/2012 رغم تسجيل تقدم بسيط في قيمة المؤشر ب 0,1 ليصبح 4,4 ، ثم واصل المؤشر في التراجع إلى المرتبة 92 سنة 20214/2013 وتسجيل انخفاض قيمة المؤشر ب 0.2 ليصبح 4.2 ويعود سبب التراجع إلى الانخفاض الكبير في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي انخفض ب 11 مرتبة مع تسجيل انخفاض في قيمة المؤشر ب 0,2 ليصبح 5,5 ، بالإضافة إلى انخفاض قيمة مؤشر البنية التحتية ب 0,1 ليصبح 3,1 ب ت ا رجع ترتيبه بست (6) مراتب متحصلا على المرتبة 106 عالميا، كما سجل مؤشر المؤسسات تقدما ب 0,3 ليصبح 3,0 وتقدم ب ست (6)مراتب وحل بالترتيب 135 .
- تسجيل مؤشر المتطلبات الرئيسة ارتفاعا في قيمة المؤشر ب 0,3 ليصبح 4.6 مسجلا تقدما ب 27 مرتبة حيث قفز من المرتبة 92 سنة 2014/2013 إلى المرتبة 65 سنة 2015/2014 و يعود السبب إلى التقدم الكبير في مؤشر المؤسسات الذي ارتفعت قيمة مؤشره ب 0,4 ليصبح 3,4 متقدما ب 34 مرتبة ليحتل المرتبة 101 ، بالإضافة إلى تقدم ترتيب مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي حيث ارتفعت قيمته ب 0,9 ليصبح 6,4 وتسجيل تقدم في ترتيبه ب 23 مرتبة حيث حل الترتيب 11 عالميا وهي أحسن قيمة للمؤشر وأحسن ترتيب تحصل عليه هذا المؤشر إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة مؤشر الصحة والتعليم الأساسي إلى 5,6 وتقدم ب 11مرتبة ليحتل المرتبة 81 عالميا.
- انخفاض حاد في ترتيب مؤشر المتطلبات الرئيسية ب 17 مرتبة سنة 2016/2015مع انخفاض قيمة المؤشر ب 0.2 ليصبح 4.4 ويعود السبب بالأساس إلى انخفاض قيمة مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي تراجع من 6.4 إلى 5.3 مسجلا تراجعا حادا في الترتيب العالمي ب 27مرتبة من المرتبة 11 إلى المرتبة 38 رغم وجود تحسن طفيف في كل من مؤشري المؤسسات والبنية التحتية، إن التراجع الكبير لمؤشر بيئة الاقتصاد الكلي أثر على أداء المؤشر العام للمتطلبات الرئيسية بالسلب .
- تواصل تراجع قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية ب 0,1 ليصبح 4.3 مسجلا ت ا رجعا بست (6) مراتب ليصل للمرتبة 82 عالميا سنة 2017/2016 ويعود السبب بالأساس إلى تراجع قيمة مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي من 5.3 سنة 2016/2015 ليصبح 4.83سنة 2017/2016

مسجلا تراجعا ب 25 مرتبة ليصبح في المرتبة 63 عالميا مع تسجيل ثبات نسبي في باقي المؤشرات.

- تسجيل تقدم في قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية ب 0,1 ليصبح 4,4 وتقدم الترتيب بست (6) مراتب ليحل بالمرتبة 82 عالميا سنة 2018/2017 ويعود السبب بالأساس إلى ارتفاع قيمة مؤشر البنية التحتية ب 0,3 ليصبح 3,6 وتقدم ترتيبه بسبع مراتب ليحل بالمرتبة 93 عالميا، كما تقدم ترتيب مؤشر المؤسسات ب 11 مرتبة ليحل بالترتيب 88 مع تسجيل تقدم بسيط في قيمة المؤشر ب 0,1 ، كما سجل مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي تقدما في الترتيب بثمان(8) مراتب ويحل بالمرتبة 71 رغم تسجيل تراجع في قيمة المؤشر ب 0,2 ليصبح 4,6 وتسجيل تقدم بسيط في مؤشر الصحة والتعليم الأساسي وتقدم الترتيب بمرتبتين ليحل في المركز 71 عالميا.

2. أداء مؤشر معززات الكفاءة للجزائر خلال الفترة (2010- 2017)

يوضح الجدول التالي أداء مؤشرات معززات الكفاءة للجزائر خلال الفترة(2010-2018) مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر

الجدول 3 : أداء مؤشر معززات الكفاءة للجزائر خلال الفترة (**2010- 2018)**

السنوات	التعليم العالي والتدريب			كفاءة أسواق السلع			كفاءة أسواق العمل			كفاءة أسواق المال			اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC			حجم الأسواق			درجة المؤشر العام	ترتيب المؤشر العام
	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء		
2010/ 2011	3,6	98	-	3,6	126	-	3,7	123	-	2,8	135	-	3,0	106	-	4,3	50	-	3,5	107
2011/ 2012	3,5	101	-3	3,4	134	-8	3,4	137	-14	2,6	137	-2	2,8	120	-14	4,3	47	+3	3,4	122
2012/ 2013	3,4	108	-7	3,0	143	-9	2,8	144	-7	2,4	142	-5	2,6	133	-13	4,3	49	-2	3,1	136
2013/ 2014	3,5	101	+7	3,2	142	+1	2,9	147	-3	2,6	143	-1	2,5	136	-3	4,4	48	+1	3,2	133
2014/ 2015	3,7	98	+3	3,5	136	+6	3,1	139	+8	2,7	137	+6	2,6	129	+7	4,4	47	+1	3,3	125
2015/ 2016	3,7	99	-1	3,5	134	+2	3,2	135	+4	2,8	135	+2	2,6	126	+3	4,7	37	+10	3,4	117
2016/ 2017	3,8	96	+3	3,52	133	+1	3,25	132	+3	2,89	132	+3	3,08	108	+18	4,7	36	+1	3,6	110
2017/ 2018	4,0	92	+4	3,6	129	+4	3,3	133	-1	3,1	125	+7	3,4	98	+10	4,8	36	0	3,7	102

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2010/2011, 2011/2012, 2012/2013, 2013/2014,2014/2015, 2015/2016, 2016/2017, 2017/2018

يمكننا تسجيل العديد من النقاط نوجزها في مايلي:

- تراجع قيمة مؤشر معززات الكفاءة ب 0,1 ليصبح 3,4 مسجلا تراجعا في الترتيب العالمي ب 15 مرتبة ليحل بالمرتبة 122 سنة2012/2011 ويعود السبب إلى تأثير الانخفاض الحاد لكل من مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي تراجع ب0,2 ليصبح 2,8 و تراجع ترتيبه ب 14 مرتبة ليحتل المرتبة 120 عالميا ، بالإضافة إلى انخفاض قيمة مؤشر كفاءة أسواق العمل ب 0,3 ليصبح 3,4 مسجلا تراجعا في ترتيبه ب 14 مرتبة لتحتل المرتبة 137، و بدرجة أقل أثّر أيضا تراجع قيمة مؤشر كفاءة أسواق السلع على أداء مؤشر معززات الكفاءة حيث انخفض قيمة مؤشر كفاءة أسواق السلع ب 0,2 ليصبح 3,4 وت ا رجع ترتيبه بثمان (8) مراتب ليحل بالمركز 134 عالميا.

- سجل مؤشر معززات الكفاءة أدنى قيمة له سنة 2013/2012 قدرت ب 3,1 و أدنى ترتيب أيضا حيث حل بالمركز 136 عالميا ويعود السبب إلى تراجع مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال ب 0,2 ليصبح 2,6 و تراجع ترتيبه ب 13 مرتبة ليحل بالمركز 133، بالإضافة إلى تسجيل تراجع في مؤشر كفاءة أسواق السلع ب 0,4 ليصبح 3,0 كما تراجع ترتيبه بتسع (9) مراتب وحل بالمركز 143 عالميا أي بالمركز ما قبل الأخير، كما حل مؤشر كفاءة أسواق العمل بالمركز الأخير عالميا وسجل أدنى قيمة للمؤشر عالميا هي 2,8 بتراجع قدره 0,6 ، كما تراجع أيضا مؤشر كفاءة أسواق المال ب 0,2 ليصبح 2,4 ويحل بالمركز142 عالميا، كما سجل مؤشر التعليم العالي والتدريب تراجعا بسيطا في قيمة المؤشر قدره 0,1 ليصبح 3,4 وتسجيل تراجع في ترتيبه بسبع (7)مراتب ليحل بالمركز 108 عالميا مع تسجيل ثبات نسبي في قيمة مؤشر حجم الأسواق ليستقر عند القيمة 4,3 وتسجيل تراجعا في ترتيبه بمرتبتين ليحتل الترتيب 49 عالميا.
- سجل مؤشر معززات الكفاءة تقدما بسيطا في معظم المؤشرات الفرعية لمؤشر معززات الكفاءة حيث ارتفعت قيمة المؤشر ب 0,1 ليصبح 3,2 كما تقدم ترتيبه بثلاث(3) مراتب ليحل بالمرتبة 133 عالميا.
- سجل مؤشر معززات الكفاءة ارتفاعا بقيمة 0,5 ليصبح 3,4 محرزا تقدما في الترتيب العالمي ب 19 مرتبة خلال الفترة من 2014/2013 إلى 2015 / 2016 ليحل بالمرتبة 117 عالميا سنة 2015 /2016 حيث ويعود السبب إلى تقدم مؤشر حجم الأسواق ب 0,3 ليصبح 4,7محققا تقدما في الترتيب بعشر مراتب ليحل المركز 37 عالميا فيما سجلت باقي المؤشرات ثباتا نسبيا في قيمة مؤشراتها مع تسجيلها تقدما بسيطا في ترتيبها لكنها بقيت ضمن المراتب الأخيرة في التصنيف العالمي.
- سجل أيضا مؤشر معززات الكفاءة تقدما ب 0,1 ليصبح 3,7 محققا تقدما في الترتيب العالمي بثمان(8) مراتب ليحل بالمرتبة102 ويعود السبب إلى تقدم مؤشر حجم الأسواق ليبلغ قيمة 4,8 مع ثبات ترتيبه عند المرتبة 36 عالميا كما سجل مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات

والاتصال تقدما ب 0,3 ليصبح 3,4 وتقدم ترتيبه بعشر مراتب ليحل بالمركز 98 عالميا كما سجلت باقي المؤشرات تقدما بسيطا في قيمة المؤشر وكذا الترتيب لكن بقيت المؤشرات تحل بالمراتب الأخيرة في التصنيف العالمي.

3. أداء مؤشر عوامل الابتكار للجزائر خلال الفترة (2010 – 2017) :

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر عوامل الابتكار للجزائر خلال الفترة(2010- 2018) مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر:

الجدول 4 : أداء مؤشر عوامل الابتكار للجزائر خلال الفترة(2010- 2018)

السنوات	تقدم قطاع الأعمال			الإبداع والإبتكار			درجة المؤشر العام	ترتيب المؤشر العام
	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء		
2011/2010	3,3	108	-	2,8	107	-	3,0	108
2012/2011	2,9	135	-27	2,4	132	-25	2,7	136
2013/2012	2,5	144	-9	2,1	141	-9	2,3	144
2014/2013	2,9	144	0	2,4	141	0	2,6	143
2015/2014	3,2	131	+13	2,6	128	+13	2,9	133
2016/2015	3,3	128	+3	2,8	119	+9	3,0	124
2017/2016	3,31	121	+7	2,93	112	+7	3,1	119
2018/2017	3,3	122	-1	2,9	104	+8	3,1	118

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2010/2011, 2011/2012, 2012/2013, 2013/2014,2014/2015, 2015/2016, 2016/2017, 2017/2018.

سجلنا العديد من النقاط نذكرها في ما يلي:

- سجل مؤشر عوامل الابتكار أدنى قيمة له سنة 2012/ 2013 قدرت ب 2,3 حيث حل بالمركز الأخير في التصنيف العالمي أي بالمركز 144 عالميا، ويعود السبب إلى تراجع كل من مؤشر تقدم قطاع الأعمال الذي انخفض من 3,3 سنة 2010 / 2011 إلى 2,5 سنة 2012/ 2013 تراجع ترتيبه إلى المرتبة الأخيرة(144)، بالإضافة إلى تراجع مؤشر الإبداع والابتكار الذي انخفض من 2,8 سنة 2010/ 2011 إلى 2,1 سنة 2012/ 2013 مع سجيل تراجع في الترتيب العالمي ب 34مرتبة حيث حل بالمرتبة 141 عالميا.

- ارتفع مؤشر عوامل الابتكار بشكل تدريجي من القيمة 2,6 سنة 2013 /2014 إلى القيمة 3,1سنة 2018 / 2019 وهي أعلى قيمة سجلت لمؤشر عوامل الابتكار حيث حل بالمركز 118عالميا ويعود السبب إلى ارتفاع كل من مؤشر تقدم قطاع الأعمال الذي سجل ارتفاعا إلى القيمة3,3 وبقي ثابتا خلال الفترة من 2016/2015 إلى2018/2017 مع تسجيل تقدم في الترتيب ب 24 مرتبة ليحل بالمركز122 سنة 2018/2017،بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر الإبداع والابتكار ليتراوح بين القيمتين 2,8 و 2,9 وتقدم ترتيبه ب 37 مرتبة ليحل بالمرتبة 104عند القيمة 2,9 التي سجلت سنة 2017 /2018 .

➢ المطلب الثاني: أداء مؤشرات التنافسية للجزائر في تقرير التنافسية العالمية خلال الفترة (2018 – 2019) حسب المنهجية الجديدة:

قام المنتدى الاقتصادي العالمي بتغيير منهجية الحساب في تقرير التنافسية العالمية سنة 2018، حيث تم تصنيف للمؤشرات إلى أربعة مجموعات هي :تمكين البيئة، رأس المال البشري، الأسواق ونظام الابتكار، كما تم اعتماد سلم التنقيط المئوي(100 %) في تحديد قيمة المؤشر.

1. أداء مؤشر التمكين البيئي للجزائر خلال الفترة(2018- 2019):

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر تمكين البيئة للجزائر خلال الفترة(2018- 2019) مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى نتمكن من تتبع أداء المؤشر:

جدول 5: أداء مؤشر تمكين البيئة للجزائر خلال الفترة(2018- 2019)

السنوات	المؤسسات			البنية التحتية			اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال			بيئة الاقتصاد الكلي		
	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء
2018	44	120	-32	61	88	+5	47	83	+15	69	111	-40
2019	46	111	+9	64	82	+6	53	76	+7	71	102	+9

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

-World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2017/2018, 2018, 2019

قمنا بتسجيل العديد من النقاط نوجزها في ما يلي:

- شهدت سنة 2018 تراجعا حادا في مؤشر المؤسسات ب 32 مرتبة ليحل بالمركز 120 عالميا، كما شهدت نفس السنة تراجع كبير في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي حل بالمرتبة 111عالميا مسجلا تراجعا ب 40 مرتبة عن السنة التي سبقتها، كما شهد مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال تقدما في الترتيب العالمي ب 15 مرتبة ليحتل الترتيب 83

عالميا، بالإضافة إلى تقدم بسيط في مؤشر البنية التحتية الذي تقدم بالترتيب بخمسة(5) مراتب ليحل بالترتيب 88 عالميا.

- تقدم ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمية سنة 2019 بثلاث(3) مراتب ليحل بالمركز 89 عالميا مع تسجيل تقدم في كل المؤشرات الفرعية لمؤشر تمكين البيئة لكن المؤشرين الأكثر تقدما هما مؤشري المؤسسات وبيئة الاقتصاد الكلي اللذان تقدما بتسع(9) مراتب.

2. أداء مؤشر رأس المال البشري للجزائر خلال الفترة (2018 – 2019):

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر رأس المال البشري للج ا زئر خلال الفترة(2018-2019) مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى نتمكن من تتبع وتفسير أداء المؤشر:

الجدول 6 : أداء مؤشر رأس المال البشري للجزائر خلال الفترة (2018 – 2019)

السنوات	الصحة والتعليم الأساسي			التعليم العالي والتدريب		
	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء
2018	81	66	+5	57	88	+4
2019	83	56	+10	59	85	+3

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2017/2018, 2018, 2019

تقدم المؤشرين الفرعيين لمؤشر رأس المال البشري لكن المؤشر الأكثر تقدما هو مؤشر الصحة والتعليم الأساسي الذي تقدم ب 15 مرتبة خلال الفترة 2018 - 2019 ليحل بالترتيب 56عالميا سنة 2019 ، فيما تقدم مؤشر التعليم العالي والتدريب بسبع (7) مراتب خلال نفس الفترة ليحل بالمركز 85 عالميا سنة2019 .

3. أداء مؤشر الأسواق للجزائر خلال الفترة(2018- 2019)

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر الأسواق للج ا زئر خلال الفترة(2018- 2019) مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر:

الجدول 7: أداء مؤشر الأسواق للجزائر خلال الفترة(2018- 2019)

السنوات	كفاءة أسواق السلع			كفاءة أسواق العمل			كفاءة أسواق المال			حجم الأسواق		
	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء
2018	45	128	+1	44	134	-1	48	122	+3	66	38	+2
2019	46	125	+3	47	131	+3	50	111	+11	66	38	0

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2017/2018, 2018, 2019

سجل كل من مؤشر كفاءة أسواق السلع ومؤشر كفاءة أسواق العمل ومؤشر كفاءة أسواق المال أضعف أداء رغم تحقيقهم بعض التقدم لكن الأداء المحقق يبقى بعيد عن المستوى المطلوب، كما استقر مؤشر حجم الأسواق عند المرتبة 38 خلال سنتي 2018 و 2019 عند القيمة 66 .

4. أداء مؤشر نظام الابتكار للجزائر خلال الفترة (2018 – 2019) :

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر نظام الابتكار للج ا زئر خلال الفترة 2019 - 2018 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر:

الجدول 8 : أداء مؤشر نظام الابتكار للجزائر خلال الفترة(2018- 2019)

السنوات	تقدم قطاع الأعمال			الإبداع والإبتكار		
	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء
2018	51	**113**	+9	30	**106**	-2
2019	56	**93**	+20	34	**86**	+20

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2017/2018, 2018, 2019.

سجل مؤشري نظام الابتكار للجزائر خلال الفترة المدروسة تقدما ملحوظا فقد حقق مؤشر تقدم قطاع الأعمال ارتفاعا في قيمة المؤشر بخمس نقط محققا تقدما في الترتيب ب 29 مرتبة خلال

السنتين الأخيرتين ليحل بالترتيب 93 عالميا سنة 2019 ، كما حقق مؤشر الإبداع والابتكار تقدما بعشرين مرتبة خلال سنة 2019 ليحل بالمرتبة 86 عالميا بعد أن ارتفعت قيمة المؤشر بأربع نقط.

مناقشة وتحليل النتائج:

أظهر المؤشر العام لتنافسية الوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري في تقرير التنافسية العالمية، ما يعكس فشل السياسات والبرامج التي سطرتها الدولة في سبيل رفع تنافسية اقتصادها و إدماج مؤسساته في الأسواق العالمية، حيث أظهر أداء المؤشرات الفرعية نقاط الضعف التي يتعين على الدولة التركيز على إصلاحها، حيث لمسنا ضعف مؤشر المتطلبات الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة وكذا مؤشر التمكين البيئي رغم التحسن النسبي في كل من المؤشرين الفرعيين(بيئة الاقتصاد الكلي والبنية التحتية)إلا أن باقي المؤشرات سجلت أسوأ الأداء ما انعكس بالسلب على المؤشر العام، بالإضافة لمؤشر معززات الكفاءة للاقتصاد الجزائري ومؤشر كفاءة الرأس المال البشري اللذان سجلا أداءً مخيبا، بالإضافة لمؤشر الأسواق الذي يعتبره أداءه دون المستوى المطلوب، كما أنّ مؤشر نظام الابتكار من بين الأسوأ عالميا رغم التحسن الطفيف في قيمة مؤشره.

- **المطلب الثالث : تقييم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر التنافسية العالمية GCI خلال الفترة (2010- 2019)**

يوضح الجدول التالي تطور أداء الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي(GCI)الإجمالي:

الجدول 9 : تطور أداء مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010- 2019)

التقارير السنوية	درجة المؤشر العام	رتبة الجزائر	عدد الدول المشاركة	فرق الأداء
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2011/2010	4,0	86	139	-
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2012/2011	4,0	87	142	-1
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2013/2012	3,7	110	144	-23
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2014/2013	3,8	100	148	+10
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2015/2014	4,1	79	144	+21
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2016/2015	4,1	87	140	-8
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2017/2016	4,0	87	138	0
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018/2017	4,0	86	137	+1
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018	-	92	140	-6
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019	-	89	141	+3

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2010/2011, 2011/2012, 2012/2013, 2013/2014,2014/2015, 2015/2016, 2016/2017, 2017/2018, 2018, 2019.

بالاعتماد على الجدول أعلاه بإمكاننا تسجيل عدة ملاحظات نذكرها في ما يلي:
سجلت الجزائر انخفاضا حادا في مؤشر التنافسية العالمية GCI سنة 2011 / 2010 حيث تراجعت قيمة المؤشر من 4 إلى 3,7 و تراجع ترتيبها من المرتبة 86 بين 139 دولة مشاركة في التقرير إلى المرتبة 110 من 144 دولة سنة2013 / 2012 بت ا رجع قدره أربع وعشرين) 24 (مرتبة، حيث يعود سبب التراجع بالأساس إلى تراجع مؤشر معززات الكفاءة التي سجلت تراجعا 3,7قدره 0,4 لتبلغ قيمة المؤشر 3,1 وتراجع ترتيبها ب 29 مرتبة ليبلغ الترتيب 136 سنة2012 / 2013، كما سجل مؤشر معززات الكفاءة تراجع في قيم كل مؤشراته الفرعية لكن الأكثر تراجعا هما(مؤشر كفاءة أسواق السلع ومؤشر كفاءة أسواق العمل)، كما سجل مؤشر عوامل الابتكار تراجعا حادا بما قيمته 0,7 ليبلغ القيمة 2,3 و تراجع ترتيبه ب 36 مرتبة، هذه الوضعية تعكس فشل السلطات الجزائرية في السياسة التنموية التي انتهجتها في توفير بيئة اقتصادية تعزز الكفاءة والإنتاجية وتساهم في تقدم قطاع الأعمال وتشجع الإبداع والابتكار.

- حققت الجزائر ارتفاعا في مؤشر GCI وتقدم ترتيبها بعشر مراتب لتتحصل على المرتبة 100بين 148 دولة مشاركة بارتفاع بسيط في قيمة المؤشر ب 0.1 ليصبح 3,8 سنة 2024/2013 ، و واصلت الارتقاء في ترتيب التنافسية العالمية لتتحصل السنة التي تليها أي 2015/2014 على المرتبة 79 من بين 144 دولة مشاركة بفارق 21 مرتبة حيث ارتفعت قيمة المؤشر العام إلى 4,1 وهي أحسن قيمة للمؤشر و أحسن مرتبة حصلت عليها الجزائر في تقرير التنافسية العالمية إلى يومنا هذا، حيث يعود سبب الارتفاع إلى تحسن ترتيب مؤشرات المتطلبات الرئيسية مع ثبات قيمة مؤشرها عند 4,3 منذ 2010 /2011 ، كما سجلت ارتفاعا معتبرا في كل من مؤشري المؤسسات و بيئة الاقتصاد الكلي التي حققت أعلى أداء لها بارتفاع قيمة مؤشرها ب 0,9 ليبلغ المؤشر قيمة 6,4 وحصولها على المرتبة 11 عالميا، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات معززات الكفاءة وكذا عوامل الابتكار التي شهدت تقدما ملحوظا ما يعكس فعالية الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية في تحسين البيئة الاقتصادية التي تدعم النمو الاقتصادي للبلد.

- سجلت ترتيب الجزائر تراجع بثمان(8) مراتب لتبلغ المرتبة 87 بين 140 دولة مع ثبات قيمة المؤشر عند 4,1 سنة 2015/ 2016 مع تسجيل انخفاض كبير في ترتيب مؤشرات المتطلبات الرئيسة وثبات قيمة مؤشرها عند 4,3 ، حيث سجل مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي تراجع حادا ترتيبه ب 27 مرتبة، حيث تُفسَّر هذه الوضعية بسياسة التقشف التي انتهجتها السلطات الجزائرية آنذاك بسبب تراجع إيرادات الدولة بأكثر من 50% بسبب الانخفاض القياسي لأسعار البترول إلى ما دون 34 دولار للبرميل، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في قيمة الدينار الجزائري الذي فقد قرابة 50% من قيمته ، حيث كان لهذين السببين الأثر البليغ على بيئة الاقتصاد الكلي للبلد وكذا انعكست الآثار السلبية على جل المؤشرات المدروسة.

- سجلت الجزائر خلال الفترة 2015 /2016 إلى 2017 /2018 استقرارا نسبيا في مؤشر التنافسية العالمية GCI لتتراوح بين المرتبة 86 و 87 و تراوحت قيمة المؤشر العام بين 4,0

و 4,1 مع تسجيل تقدم بسيط في قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية رغم تراجع ترتيبه عالميا، حيث تقدمت قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية ب 0,1 ليبلغ قيمة 4,4 وتحسن قيمة مؤشريه الفرعيين(مؤشر البنية التحتية ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي)، كما ارتفعت قيمة مؤشر محفزات الكفاءة ليبلغ 3,7 وتحسن مؤشريه الفرعيين(مؤشر كفاءة أسواق العمل ومؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال)، وتقدم ترتيبه ب 15 مرتبة.

-سجلت أيضا الجزائر تراجعا بست(6) مراتب سنة 2018 لتبلغ المرتبة 92 بين 140 دولة مشاركة ويعود سبب التراجع إلى انخفاض في مؤشر معززات الكفاءة الذي تراجع ب 0,1 ليبلغ المؤشر ما قيمته 3,6 ، كما سجل مؤشر عوامل الابتكار ترجعا بما قيمته 0,3 ليبلغ المؤشر ما قيمته 2,8 مع تسجيل تراجع حاد في مؤشر الإبداع والابتكار ، كما سجل مؤشر المتطلبات الرئيسية تحسنا بما قيمته 0,1 لتبلغ قيمة المؤشر 4,5 ويعود السبب للتحسن الكبير في مؤشر البنية التحتية الذي بلغت قيمته 4,28 بعد أن كان 3,6 السنة التي سبقتها مع تحسن في ترتيب المؤشر ب 5 مراتب ، كما سجل مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي تحسنا ملحوظا رغم تراجع ترتيبه عالميا ب 40 مرتبة .

- تقدم ترتيب الجزائر سنة 2019 بثلاث مراتب لتبلغ المرتبة 89 بين 141 دولة مشاركة مع تسجيل تقدم في كل المؤشرات .

❖ المبحث الثالث : واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة

كانت لأزمة الثمانينات آثار جد سلبية على الاقتصاد الوطني (حدة المديونية ، ارتفاع الأسعار) مما أدى بالجزائر إلى تحويل مسارها لاقتصادي و التنازل عن الاشتراكية لصالح الرأسمالية الجديدة ، وهذه الأخيرة لم يتم اختيارها عن قناعة أو حل أزمة الجزائر ، بل جاءت نتيجة لظروف عالمية كرست مفهوم الهيمنة الجديدة لمؤسسات العولمة ، كما هو معروف تمحور هذا البرنامج حول تحرير الأسعار و تشجيع الخوصصة و تحرير التجارة الخارجية أي التوجه نحو اقتصاد السوق ، ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى سياسة الانفتاح في الجزائر ، ثم انعكاسات العولمة على الاقتصاد الجزائري و في الختام دراسة مواجهة الجزائر لتحديات العولمة.

➢ المطلب الأول : سياسة الانفتاح في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح لمواكبة البلدان المتقدمة و خروجها من العزلة و من الأزمة التي كانت تعاني منها [63].

1. سياسة الخوصصة في الجزائر : تعني الخوصصة في القانون الاقتصاد الجزائري التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعة للقانون الخاص ، ويشمل التحويل الأصول المادية أو المعنوية في المؤسسة العمومية أو في جزء منها أو في

[63] - محفوظ الشعب،سلسلة القانون الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ،الجزائر 1997 ، ص 66

تحويل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تبعا للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كيفية تحويل التسيير و ممارسته و شروطه ، ففي إطار الخوصصة فأن الدولة أرادت الانسحاب التدريجي من القطاعات التي كانت تسيرها حتى بالنسبة للقطاعات التي كانت تعتبرها إستراتيجية كالقطاع الصناعي.

1-1- أسباب و أهداف الخوصصة:

ترجع أسباب الخوصصة إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية [64]:

أ) العوامل الداخلية: تتمثل في سببين :

- ضعف المردود المالي للقطاع العام الذي كثيرا ما استعمل كجهاز لدعم السلطة السياسية إذ كان يسعى لتحقيق أهداف سياسة اجتماعية أكثر منها اقتصادية ومنه البحث عن الرضا الاجتماعي و إضعاف المشروعية على النظام الأكثر من تحقيق الربح والعقلانية الاقتصادية.

- التغيرات التي عرفتها سياسة الاقتراض البنكي بحيث أن الدول لم تعد تمنح قروض للمؤسسات العمومية، وان البنوك لم تعد تمول إلا العمليات الإنتاجية والاستثمارات ذات الأهداف الاقتصادية العقلانية و هذا ما أدى بأغلبية المؤسسات العمومية بان تعاني من عدم التوازنات المالية أوصلتها في بعض الأحيان إلى حد الإفلاس إلى جانب المشاكل المتعلقة بالتسويق والإنتاج وهذا ما قوى فكرة ضرورة تصفية أو خوصصة هذه المؤسسات.

ب) العوامل الخارجية:

- لقد تميزت سنوات الثمانيات بتراجع معتبر لمعدلات تبادل الدول المصدرة للبترول وبالانسحاب التدريجي لأكبر البنوك الأجنبية من تموين الاستثمارات الدول النامية، فنجد الجزائر من أول الدول المصدرة للبترول التي تأثرت بهذا الوضع خاصة بعد الأزمة الحادة لسنة 1986 .

- طبيعة المؤسسات المالية خاصة البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي، إذ هذه المؤسسات تفرض إجراءات لضمان استرداد ديونها و إصلاحات هيكلية تتضمن القيام بعمليات الخوصصة.

- النجاح الذي حققته الاديولوجية الليبرالية نهاية سنوات الثمانينات و بداية التسعينات ، إذ عادت إلى مبادئها التي ارتكزت عليها في القرن 19 و التي تتمثل في أنه على الدولة أن تكتفي بجمع الضرائب و ضمان الخدمات العمومية أي وظائفها التقليدية.

وقد هدفت الخوصصة في الجزائر إلى :

[64] - قرميش مليكة ، دور الدولة في التنمية،دراسة حالة الجزائر،مذكرة دكتورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية و إدارية ، جامعة قسنطينة ، غير منشورة ،2011-2012،ص 261.

- ترقية المستوى التجاري لبعض المؤسسات.

- تحقيق فعالية اقتصادية كبرى أساسها النمو المتزايد و توفير مناصب الشغل.

- القضاء على الجمود النقابي .

- القضاء على الجمود البيروقراطي.

- تعويض نمط التسيير السياسي بالنمط الاقتصادي العقلاني.

- التقليل من عبء الميزانية على المدى المتوسط و استعمال عائداتها في تسديد الديون و تشجيع الاستثمار.

- تطوير المشاركة الشعبية من خلال مشاركة العمال في رأس مال مؤسساتهم [65].

2- الشراكة في الجزائر:

جاء إعلان برشلونة لسنة 1996 واصفا الأسس بين الحوض المتوسط و لاتحاد الأوروبي ،و الجزائر كمثيلاتها سعت إلى إحراز تقدم في هذا الميدان للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها ،و من جانب أخر كانت فرنسا من ورائها دول الاتحاد الأوروبي تسعى دائما إلى إقامة العلاقات أكثر خصوصية مع الجزائر و سعى هذا الاتفاق إلى :

- إلغاء التقييدات الكمية و الإجراءات ذات الأثر المتكافئ على الصادرات و الواردات من الاتحاد و التي ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة أو معدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام و إذا حدث و تم تخفيض التعريفة بعد الانضمام فإن هذا المعدل هو الذي يطبق، وقد استفادت الجزائر من برنامجين ضمن هذا الاتفاق برنامج ميدا و برنامج البنك الأوروبي للاستثمار ،فيما يخص ميدا نجد برنامجين (ميدا 1، ميدا 2)يغطي الأول الفترة 1995- 1999 أما الثاني يغطي الفترة الممتدة من 2000- 2006 فقدرت 232.8مليون أورو و لم تدفع سوى 30.2 مليون أورو في الفترة الأولى و 74.7 مليون أورو خلال الفترة الثانية ، و جاء هذا البرنامج لمساعدة الجزائر على تجاوز أزمتها الاقتصادية و قيام إصلاحات التي تهيئ معدلا نمو قد مس تقريبا جميع القطاعات الحيوية في الاقتصاد ، كذلك ضمن هذا المحور نجد لاستثمار المتمثل أيضا في تقديم مساعدات في شكل قروض للجزائر و هو كمثيله سابق قدر 841 مليون أورو لتدعيم الإصلاحات في الجزائر، إن اتفاق الشراكة الموقع عليه رسميا بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في أفريل 2002 يحمل في طياته آثار ايجابية أخرى سلبية.

[65] - يحي مسعودي ،إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص98

أ) الآثار الايجابية : أهم الآثار الايجابية لشراكة تكمن فيما يلي[66]:

- توسيع الأسواق نتيجة انخفاض القيود الجمركية و غير الجمركية أمام المنتجات الجزائرية الموجهة لدول الاتحاد خاصة الغاز الطبيعي .
- تنويع الصادرات خارج المحروقات و إنعاش القطاعات الاقتصادية الصناعية الزراعية و الخدماتية .
- تحسين الكفاءة الإنتاجية
- ضمان فرص التخصيص حيث تساهم سياسة التصنيع في التخصص في المنتجات التي تسمح بها الإمكانيات الاقتصادية للبلد.
- تعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا.
- الاستغلال الأمثل للموارد البشرية و الطبيعية المتاحة .

ب) الآثار السلبية: تكمن أهم آثار الشراكة السلبية فيما يلي :

- تزايد المخاطر على النظام المصرفي من خلال منافسة المصارف الأوروبية خاصة مع انتشار ظاهرة الاندماج بين المصارف اتجاه ضعف قدراتها على المنافسة في البنوك الجزائرية.
- التأثير على الصناعات الناشئة مما يعني عدم القدرة على حمايتها بسبب المنافسة الأوربية و بالتالي الحيلولة دون إقامة صناعة جديدة نتيجة الانفتاح و الإقبال على المنتجات الأوروبية وهو ما يؤدي في النهاية إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية المحلية .
- يؤدي التخفيض في التعريفات الجمركية إلى توليد ضغط على الميزان التجاري الجزائري و بالتالي على ميزان المدفوعات بسبب تزايد الطلب على الواردات و سلع التجهيز و السلع الوسيطية في المدى المتوسط.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

تسعى الجزائر بكل ما أوتيت من قوة في الآونة الأخيرة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و هذا من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة فيما يخص سن القوانين و التشريعات و الضمانات اللازمة لذلك.

- **المطلب الثاني : انعكاسات العولمة على الاقتصاد الجزائري:**

لازال الاقتصاد الجزائري يعيش واقعا متدهورا في جميع الجوانب (الفلاحية ،الصناعية،الإدارية، التجارية)، فقد عاش و لمدة طويلة تحت رحمة القرارات و المراسيم عن طريق التخطيط المركزي ، حيث أن البيروقراطية الإدارية و العقود و الصفقات السياسية كانت بعيدة عن السوق أي العرض و الطلب و المنافسة ، فجاءت الصدمة البترولية سنة 1986 و التي كشفت عن هشاشة و ضعف المنظومة الاقتصادية حيث وصل حجم التضخم إلى 42% و انخفضت طاقة المصانع إلى مادون 50 % وقلت المداخيل و ضعفت الاستثمارات و انخفضت قيمة العملة و بهذا أصبح الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية ظهرت سلبياتها

[66] - يحي مسعودي ،إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث حالة الجزائر،مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص مالية ، جامعة الجزائر،غير منشورة ،2008- 2009، ص99

في الميدان الصناعي و الاجتماعي في 12-04-1994 حيث كانت المحطة الأولى في المسيرة الاقتصاد الوطني وذلك بالتوقيع مع المؤسسات المالية الدولية ثم القبول بشروط صندوق النقد الدولي و نادي باريس ومن هذه الشروط :

- حرية شاملة للأسعار .
- تقليص مصاريف الدولة و الخاصة بالشؤون الاجتماعية .
- مراقبة شديدة لتعديل ميزان المدفوعات .
- الحرية المطلقة للتجارة الخارجية و الرفع من ضرائب الدعم لتمويل الخزينة.
- تخلي الدولة عن دعم الشركات و تطبيق الخصخصة و تشجيعها.
- تجميد الأجور و التخفيض من استثمارات القطاع العام

هذه التوصيات يتم تسييرها من طرف نادي باريس في حالة الجزائر و السؤال المطروح في هذا السياق لماذا لم يستطيع الاقتصاد الجزائري من تحقيق القفزة ؟

لابد من إستراتيجية شاملة أي تنسيق بين كل القطاعات في الجزائر ، إرادة الجزائر إلى الدخول إلى اقتصاد السوق بقطاع عام هش و مفكك و بمؤسسات لا تملك الفعالية ولا الخبرة في آليات السوق لم تمكن مؤسسات الاقتصاد الوطني الزيادة في العرض و بالتالي أدى ذلك إلى المزيد من الاستيراد الشيء الذي أدى إلى ارتفاع فاتورة المواد الغذائية.

1. انعكاس العولمة على القطاع الفلاحي :

انعكست العولمة على القطاع الفلاحي سلبيا في بداية الأمر لأن العمال تركوا مهنة الفلاحة و توجهوا إلى القطاع الصناعي لأنه يقدم لهم أجور عالية مقارنة بالأجور المتدنية بالنسبة للقطاع الفلاحي ، كذلك واجه الفلاح صعوبة الحصول على الآلات الحديثة و تكمن هذه الصعوبات في المبالغ المالية للحصول عليها و الاستفادة منها مستقبلا للحد من الوقت والجهد و كذلك عدم معرفتهم الكاملة بأنواع الأسمدة التي تساعدهم على الحصول على محصول أو منتوج جيد، كما استفاد القطاع الفلاحي الجزائري بآلات حديثة تمثلت في آلات الحصاد و على المرشات للري و سقي الأراضي في حالة عدم هطول الأمطار، كما ساهمت العولمة في جعل الحكومة الجزائرية تعطي اهتماما بارزا للجانب القانوني و المالي لهذا القطاع من خلال إنشاء بنوك تمويل القطاع الفلاحي و شهد هذا القطاع في السنوات الأخيرة انتعاشا و قد وصلت نسبة نمو الإنتاج الفلاحي إلى 10 % خلال سنة 2015 [67] .

2. انعكاس العولمة على القطاع الصناعي:

تعد الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية في العصر الحالي لما لها من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية و تقدم الدول يقاس بقوة صناعتها ، كما أن الصناعة المتطورة هي الصناعة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة و لديه القدرة على منافسة الصناعات العالمية

[67] - طويل آسيا، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة قطاع البترو كيماويات (دراسة حالة مؤسسة سونطراك- أوبك)، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر، غير منشورة،2013 -2014 ،ص 216 .

،والجزائر من بين البلدان التي أرصت قواعد للتنمية الصناعية منذ لاستقلال و فعلا تطورت الصناعة بفعل المخططات التنموية تطورا مرموقا ، غير أن التحولات العالمية و التغيرات في البيئة الاقتصادية أجبرت الجزائر على انتهاج اقتصاد السوق و الانفتاح على السوق العالمي ، هذه التغيرات أثرت على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة المؤسسات الصناعية تأثيرا كبيرا في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي للقطاع الصناعي جراء العولمة.

إن تبني نهج اقتصاد السوق في الجزائر و كذلك ظهور ما يسمى بالعولمة في الألفية الثالثة تتطلب من الجزائر القيام بإصلاحات هيكلية عميقة لمجمل الاقتصاد الوطني بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي و تقاسم مزايا تحرير التجارة و قد نتجت على ذلك أثار اقتصادية و أخرى اجتماعية مست بالقطاع الصناعي نحاول ذكرها كما يلي [68]:

أ. الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع الصناعي :

- تطور الإنتاج الصناعي: تدل الإحصائيات على أن الصناعة عرفت ركودا خاصة في صناعة الجلود و المنسوجات و هذا راجع إلى المنافسة الشديدة التي تواجهها هذه الصناعات من خلال الانفتاح أكثر للسوق على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية و نشاط القطاع غير رسمي و توسعه و استنادا إلى سنة 1989 انخفض مؤشر إنتاج الجلود و الأحذية بمقدار 53% وقد بلغ أيضا هذا المؤشر في سنة 1997 ما نسبته 23.7 % و قد بلغت نسبة انخفاض الجلود سنة 2010 ب 10.6 % ، أما في ما يتعلق بالمنسوجات سنة 2010 عرفت انخفاض قدره 10.8 % و صناعة الخشب عرفت نسبة إنتاجها 14.8 %و إذا أخذنا بعين الاعتبار الفترة 1944- 1997 كذلك عرفت تراجع في إنتاج الصناعة الغذائية انخفض ب 13% و في سنة 2010 انخفضت إلى 3.3 % و كذلك صناعة الحديد و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الالكترونية إنتاجها بنسبة 50 % ما بين 1994-1997 و في سنة 2010 انخفض إنتاجها إلى 12.6 % مما نتج عنه بطالة كبيرة في أداة الإنتاج.

- تطور استغلال الطاقة الإنتاجية في المؤسسات الصناعية :

تشير بعض الإحصائيات على أن معدلات استغلال قدرات الإنتاج في المؤسسات الصناعية في تراجع مستمر و شامل و هذا التراجع قد لحق بالخصوص بصناعة الجلود ب 64% في سنة 1990 إلى 30 % سنة 1998 و في سنة 2010 كان معدل الاستغلال في صناعة الجلود هو 10.6 % .

- **غلق المؤسسات الصناعية :** لقد سجلت الدولة حمايتها للمؤسسات الوطنية بشكل مفاجئ خلال فترة الانفتاح على الأسواق العالمية فوجدت هذه المؤسسات نفسها في وضع تواجه فيه

[68] - بن حمود سكينة ، تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، الجزائر ، العدد 01، 2010 ، ص 58 .

محيطها ناجم عن قرارات اقتصادية كلية دون أن تكون مهيأة لذلك و هذا ما حتم على السلطات غلق العديد من المؤسسات التي أصبحت عاجزة عن تسيير أمورها .

ب. الآثار الاجتماعية للعولمة على القطاع الصناعي:

على الرغم من النتائج الاقتصادية الكلية التي تحققت خلال مرحلة التحرير الاقتصادي إلا أن الوضعية المتدهور للقطاع الصناعي حالت دون تحقيق نتائج ايجابية ملموسة تمس بالطبقات الاجتماعية، نذكر بأن الصناعة قبل الاصطلاحات كانت تشكل العمود الفقري بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وقد عرفت هبوط و تراجع وضعيتها في سنوات انفتاح اقتصاد السوق و الانفتاح على الاقتصاد العالمي نتجت عنه أثار سلبية و خيمة مست الجانب الاجتماعي في ضعف القوة الشرائية بالنسبة للمواطنين و البطالة و ضعف الإنفاق على القطا ع الإنتاجي

3. انعكاس العولمة على القطاع التجاري :

إن الجزائر عضو في المنظمة العالمية للتجارة الحرة ، فقد بدأت كعضو ملاحظ في الجات سنة 1987 لتصبح عضو في منظمة التجارة الحرة ، وفي عام 1996 دخلت رسميا في المنظمة ، مع العلم أن المنظمة العالمية للتجارة هي إحدى آليات العولمة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و بالتالي كيف يمكن للتجارة الجزائرية مجابهة المؤسسات الأجنبية و تمركز رأس المال لدى الدول الكبرى و لشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قياسية كفتح السوق ، التسهيلات الجمركية ، تحويلات للعمليات ، تسهيلات في النظام الضريبي ، حقوق الملكية الفكرية ، و الدخول في المنظمة العالمية للتجارة يتطلب الكفاءة و التحكم في تكنولوجيا المعلومات و جودة الخدمات و قد شهد القطاع التجاري حركة غير مسبوقة نتيجة للانفتاح على الأسواق العالمية ، فقد ازدادت صادرات التجارة من سلع و خاصة و خاصة في مجال المحروقات كما ارتفعت الواردات من سلع و أجهزة مختلفة و الآلات و المعدات للمصانع و غيرها من معدات التجهيز كما سهلت على المواطنين الحصول على المنتوجات التي يرغبون بها حتى و إن كان ذلك على حساب منتوجاتها الوطنية.

4. انعكاس العولمة على القطاع الخاص :

لابد من تشجيع هذا القطاع و على الدول أن ترفع احتكارها على بعض القطاعات كالنقل الذي يعرف تحسنا كبيرا و المشكل أنه كيف يمكن لمؤسسة غارقة في الديون الدخول إلى اقتصاد السوق.

و قد عرف القطاع الخاص تحسنا كبيرا من جراء قيام الدولة بمجموعة من الإجراءات والقوانين تسمح للأفراد بامتلاك المؤسسات العمومية سابقا أو القيام بشراكة معها و قد انعكس هذا القطاع ايجابيا على الاقتصاد الوطني في شكل العولمة فقد ساهم بشكل كبير في زيادة الاستثمارات المحلية و كذلك جلب العملة الصعبة من الخارج جراء المعاملات الخارجية عن

طريق التبادل التجاري كما ساهم في التقليل من البطالة بشكل خاص و أصبح القطاع الخاص يتقاسم المسؤولية مع الدولة من ناحية اجتماعية و اقتصادية و حتى المالية.

- **المطلب الثالث : الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الألفية الثالثة**

1. التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري :

يواجه الاقتصاد الجزائري في الوقت الحاضر تحديات كبيرة و معقدة تراكمت لعدم التعجيل بالقيام بعملية الإصلاح الاقتصادي تحت أعذار مختلفة، وهذه الأخيرة من الضروري مواجهتها من أجل إصلاح اقتصادي متكامل يَتوافق مع التنمية الاقتصادية والبشرية والتكنولوجيا، وهذا الإصلاح هو السبيل المساعد على تجاوز عقبات التنمية وتسريع وتيرتها، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي :

- ضرورة بناء القدرة التنافسية للمؤسسات.

- التقليص من حدة البطالة و توفير مناصب العمل.

- تفعيل الآليات الخاصة بجلب الاستثمار المحرك الرئيس للنمو.

- تأمين الأمن الغذائي بدال من الاعتماد على الاستيراد.

- تحسين الخدامات العامة بما يمكن الجزائريين من المشاركة في اقتصاد السوق.

- استخدام احتياطات النفط والغاز بما يخدم النفع الطويل الأمد للشعب الجزائري .

نجد أن البنك الدولي يركز في الفترة (2004- 2006)على الاستجابة للتحديات التي تواجه الجزائر على جبهات ثلاث فهو يساعد الحكومة الجزائرية على وضع وتنفيذ خطة إستراتيجية محسنة من أجل تقديم الخدمات في مجالات الإمداد بالمياه و الإسكان و الخدامات البيئية والتنمية البشرية، وذلك للوفاء باحتياجات السكان. كما سيساند الحكومة الجزائرية في إزالة العقبات من أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص، و لاسيما العقبات التي تؤثر في كل من بيئة أنشطة الأعمال التجارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والقطاع المالي وتطوير البنية الأساسية .

وستقوم مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع البنك الدولي العامل في الاستثمار في القطاع الخاص، بتكميل المساندة التي يقدمها البنك للجزائر وذلك من خلال: تطوير القطاع المالي، ومساندة مؤسسات الأعمال الصغيرة و المتوسطة، تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البنية الأساسية، ومساندة جهود الخوصصة التي تقوم بها الحكومة الجزائرية[69] .

[69] -www.worldbank.org/dz

2. تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي :

ينبغي على الجزائر صياغة بدائل فعالة من شأنها تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي. ومن بين في هذا المجال نذكر:

أ- تبني إستراتيجية اقتصادية فعالة للتكيف وإعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية الداخلية تقوم على :

- تعبئة الموارد و تثمين الانجازات الاقتصادية الوطنية و الاعتماد بشكل رئيسي على الإمكانيات الذاتية، فالاقتصاد الجزائري يتوفر على موارد هامة وإمكانيات معتبرة تستدعي آليات جديدة لتعبئتها.

- تأهيل المنظومة المؤسسية الإجرائية للاقتصاد الجزائري تأهيلا يؤدي إلى المزيد من المرونة والشفافية والعدالة بما يساعد على رفع كفاءة أداة المؤسسات.

- تطوير الفروع وترقية الأنشطة الاقتصادية في القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات.

- تأهيل و تدعيم القطاع الخاص الإنتاج الوطني و زيادة مساهمته في جهود التنمية بإزالة القيود الإجرائية البيروقراطية وإلغاء العراقيل التمييزية الانتقائية بإتاحة فرص الاصطفاء من خلال الكفاءة و الفعالية.

- الحفاظ على القطاع العام في الفروع الإستراتيجية، التي يرفع فيها كفاءته و إيجاد صيغ للمشاركة و التسيير بينه و بين القطاع الخاص الوطني و الأجنبي.

- تثمين أشكال الشراكة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية و المؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية والتعاون الإنتاجي على حساب الشراكة الريعية التجارية[70] .

ب- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة،إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل وتنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة، الشرط الأساسي لتطورها وتطور الاقتصاد الجزائري.

ج- تأهيل المؤسسات الصناعية في إطار الشراكة مع مؤسسات أجنبية مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها و تحسين جودتها، و بالتالي قدرة هذه المؤسسات في التوجه للتصدير، كما على الدولة أن تسهر على عملية تأطير و تسهيل عقود الشراكة هذه.

[70] - فاطمة الزهراء بن عيسى ، جميلة برايح، مدى استعداد الجزائر للتكيف مع آليات المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مستغانم،2002-2003،ص78،77 .

د- تقديم الدعم إلى بعض الصناعات حيث أن ترتيبات النظام الجديد للتجارة، تسمح بتقديم أنواع عديدة من الدعم الصناعي خاصة الدعم المقدم لبرنامج البحث والتطوير، فنفقات البحث والتطوير في الجزائر إلى الناتج الوطني الإجمالي لا تتجاوز نسبة 0.3 % وهي نسبة ضعيفة جدا، لذلك يجب تشجيع مشاريع البحث والتطوير والابتكار، و ألا تبقى هذه المشاريع في أدراج المكاتب أو رفوف مكتبات الجامعات، بل لابد أن تلقى طريقها إلى التطبيق، وذلك بتوطيد العالقة بين الجامعات و مراكز البحث و المؤسسات و الإدارة الاقتصادية، الشيء الذي يمكننا من التحكم واستعمال التكنولوجيا الحديثة.

ه- إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جزئية، وذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب، إلى جانب تشجيع البحث الزراعي وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5%من الدعم إلى الزراعة، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره10 % ، وأن بعض الدول الأعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى و وصلت في بعض الحالات إلى 50%.

و- جذب الاستثمارات الأجنبية، و محاولة استقطاب الاستثمارات العربية والجزائرية الموجودة بالخارج، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وثابتة وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية و تحديد لجنة أو وكالة واحدة لتوجيه وتقييم هذه الاستثمارات، و بالتالي الرد الموضوعي السريع على أصحاب الملفات، إلى جانب تطوير التشريعات و القوانين المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي، وإزالة القيود أمامها محاولين قدر الإمكان أن تتجه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

ز- إصلاح المنظومة البنكية وذلك بابتعادها عن التسيير الإداري و إتباعها أدوات وقواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا.

ح- تنشيط بورصة الجزائر وانتهاج سياسة إعلامية ناجحة ووضع برامج إعلامية متكاملة للترويج عن مجالات وأدوات الاستثمار في الجزائر، وتوفير المعلومات المالية والإحصائية اللازمة للمستثمرين.

ط - أن يكون قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مبنيا على ما نخسره أو ما نجنيه في حالة الانضمام أو عدمه، وأن لا يكون ذلك تحت تأثير ضغط كبار المضاربين، وأن توظف لصالحها النصوص المعتمدة حديثا من قبل المنظمة، مثل إجراءات الإنقاذ لحماية القطاعات الحساسة والضعيفة، و تدابير الدعم والتعويض وإجراءات مكافحة الإغراق .

خلاصة الفصل :

رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في شتى الميادين وبالرغم من تحسن بعض المؤشرات الكلية إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى كالبلدان الأوروبية، بدليل المركز المتقهقر للجزائر في مؤشرات التنافسية الدولية في مختلف التقارير الدولية، إذ تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري، إذ تأتي الجزائر في المراتب الأخيرة في مؤشر التنافسية العالمي ، وكذلك في مجموع المتطلبات الرئيسية.

خاتمة عامة

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة يتجلى لنا أن الاقتصاد الجزائري قد مرب بمراحل شكلت في مجموعها واقع الاقتصاد الجزائري بين الماضي والحاضر، حيث تظهر لنا هذه المراحل توجه الاقتصاد الجزائري في البداية بعد الاستقلال نحو النموذج الاشتراكي وسياسة الصناعة الثقيلة واعتماده على قطاع المحروقات.
إلا أن مسار التصنيع في تلك الفترة لم يأتي بالنتائج المسطرة فتخبط الاقتصاد الجزائري في العديد من الأزمات خاصة بعد انخفاض سعر البترول الذي يعتبر المصدر الأساسي للإيرادات . الأمر الذي أدى بالسلطات إلى الاستعانة بالإصلاحات الاقتصادية وقامت بخصخصة العديد من المؤسسات العمومية و إصلاح النظام البنكي وتنويعه وذلك لتمهيد الأرضية نحو المرحلة الانتقالية التي سيواجهها الاقتصاد الجزائري من انفتاح نحو الشراكة الاورو-متوسطية ومنظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات الاقتصادية.
كما تحتم على الجزائر كذلك تحسين مستوى مؤسساتها الاقتصادية وتهيئة محيطها وذلك من خلال تبني عدة برامج تأهيل لهذه المؤسسات ومحيطها

1. نتائج و توصيات:

أ. **نتائج البحث:** من خلال دراستنا تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الجزائر ليست قادرة على المشاركة في عملية العولمة، و ذلك لوجود حواجز عديدة تحول دون مشاركتها كالاستقرار الاقتصادي الكلي، و إلى بنية أساسية قوية، و رأس مال مستقر و قدرة تنافسية تمثل عقبة في وجه الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- يفترض على العولمة أن تتيح الفرص لكافة الدول لأداء دور فعال في الاقتصاد العالمي، لكن الواقع يبين لنا أن العولمة تزيد من التعقيدات و التحديات الناتجة عن تكثيف الاعتماد المتبادل، و زيادة المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار و تهميش بعض الدول في إطار الاقتصاد العالمي.
- أدت العولمة إلى اتساع الهوة بين الأغنياء و الفقراء، و هذا راجع إلى اللامساواة في توزيع الدخل، و هذا ما قد يتمخض عنه موجات من الاضطرابات السياسية و الاجتماعية.
- رغم تحقيق مستويات معتبرة من النمو الاقتصادي العالمي ، إلا أن الاقتصاد الجزائري يشهد نموا بطيئا و هو يحاول التكيف مع التغيرات الحاصلة ومحاولة التوجه نحو نموذج النمو والتنويع وتشجيع القطاع الخاص.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال هذه النتائج، تبين لنا أن العولمة ليست خيارا و أنها واقع حتمي، لذا فإننا نصدق الفرضية التي طرحناها في أول البحث و التي مفادها أن النمو و التنمية في ظل العولمة أدت إلى عدم المساواة بين دول الشمال و دول الجنوب في توزيع الدخل على المستوى الخارجي ، و بين العامل الماهر و غير الماهر على المستوى الداخلي، و يرجع هذا إلى الفجوة التكنولوجية لأنها زادت من إيراداتها بالنسبة لدول الشمال على حساب دول الجنوب.

فالعولمة إذن هي شعار زائف ، كما نؤكد على ما افترضناه من ضرورة تكتل دول الجنوب من أجل التقليل من سلبياتها.

ب. توصيات :

- تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع الهيدرو كربونات و إعادة تشكيل نموذج النمو، من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق للحد من اعتماد الجزائر على النفط.

- تحسين مناخ العمل من خلال تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية وذلك من أجل القدرة على تحقيق التنوع وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تنويع مصادر التمويل وتسهيل الحصول عليه وتطوير أسواق رأس المال وتعزيز الحوكمة والمنافسة والشفافية.
- الأخذ بتجارب الدول السائرة في طريق النمو فيما يتعلق بتطوير اقتصادياتها ونموها.
- الاهتمام ببرامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية و تحسيس هذه الأخيرة بضرورة العملية ومحاولة مرافقتها.
- دعم الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من العراقيل التي يواجهها وذلك لما له فوائد في النمو الاقتصادي.
- تشجيع البيئة المحفزة و الآمنة في القطاع الفلاحي ،لاسيما في مجال الصناعات الزراعية الغذائية ووضع سياسة دعم ملائمة للقضاء على التبعية الغذائية.

2. أفاق البحث:

على ضوء ما درسناه، توصلنا إلى أن الجزائر ليست قادرة على المشاركة في عملية العولمة، و ذلك لوجود حواجز عديدة تحول دون مشاركتها كالاستقرار الاقتصادي الكلي، و إلى بنية أساسية قوية، و رأس مال مستقر و قدرة تنافسية تمثل عقبة في وجه الاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن الأوضاع التي تسود العالم في ظل وجود العولمة تدل على المستقبل المظلم الذي ينتظر باقي الدول النامية، فبالرغم من محاولتنا الإلمام بكافة جوانب الموضوع، إلا أن آفاقا تبقى مفتوحة، لذا فإننا نقترح بعض المواضيع ذات الصلة بموضوع البحث والتي يمكن أن تكون عناوين لبحوث مستقبلية وهي:

- العولمة و آثارها على تغير استراتيجيات التنمية عند الدول النامية.

- التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة تداعيات العولمة و مخاطرها.

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع باللغة العربية :

- **الكتب:**

1. إسماعيل عبد الرحمن، و حربي محمد موسى عريقات، " مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي" ، دار وائل للطباعة و النشر، ط1، سنة1999 .
2. أنطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف و التنمية، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1993.
3. رمزي علي إبراهيم سلامة، "اقتصاديات التنمية"، الدار الجامعية، الأردن، سنة 1998.
4. روبرت لافون جرامون، ترجمة نادية خيري، التنمية الاقتصادية وقضايا الساعة، 1977.
5. رونالد روبرنسون، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، العولمة الاجتماعية و الثقافة الكونية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 1998.
6. سهير حامد ، إشكالية التنمية في الوطن العربي ، دار الشروق ، عمان ،2007 .
7. عاطف السيد ، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار ، القاهرة، 2002.
8. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، أكاديمية السادات للعلوم الاقتصادية، 2001.
9. عبد المطلب عبد الحميد، آلية التعامل القيادات الإدارية مع تحولات القرن الواحد والعشرين، القاهرة، 1995. محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتماعية مجموعة النيل، القاهرة، 2001.
10. عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.
11. عزالدين بوشوك، محاضرات في مقياس اقتصاد التنمية، السنوات الثانية علوم اقتصادية، 2003-2004.
12. عطية عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر 1999.
13. عمر صقر، العولمة الاقتصادية وقضايا اقتصادية معاصرة، 2002-2003.
14. كبور نعيمة،الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل العولمة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2000.
15. محفوظ الشعب،سلسلة القانون الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ،الجزائر، 1997.
16. محمد عدنان و آخرون، مسح تطورات في مؤشرات التنمية و نظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون طبعة، 1997.
17. محمد علي لليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1974.
18. محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004 .

19. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2000 .
20. ممدوح محمد منصور، العولمة، دراسة في الظاهرة و المفهوم والبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2003.

- المجلات العلمية:

21. أحمد منير نجار، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1999 .
22. بن حمود سكينة ، تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، الجزائر ، العدد 01، 2010
23. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد26، المجلد السابع، 2010 .
24.رشيدة أوبختي،محمد بن بوزيان ، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة،مجلة علمية منشورة بكلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة تلمسان، العدد 16، 2016.
25. مجلة أصداء للمركز الجامعي برج بوعريريج العدد 100 ، 2004.
26. محمد الأطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، أكتوبر2000.

- **الأطروحات و المذكرات الجامعية:**

27. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان2015/2014.
28. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر(2001- 2009)،رسالة ماجستير جامعة دالي براهيم الجزائر، تخصص نقود ومالية، منشورة ، الجزائر(2009- 2010)
29.بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري: " من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية -مقارنة نقدية - "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، المرسوم ب" :تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار" من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11-12 مارس2012 .
30.حميدوش علي ،التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990- 2005)، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006.

31. طوايبية أحمد، تطبيقات الاقتصاد الرقمي و أثرها على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر،2009

32. طويل آسيا، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة قطاع البتروكيماويات (دراسة حالة مؤسسة سونطراك- أوبك)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر، غير منشورة،2013 -2014

33.فاطمة الزهراء بن عيسى ، جميلة برايح، مدى استعداد الجزائر للتكيف مع آليات المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2002- 2003،ص78،77 .

34.قرميش مليكة ، دور الدولة في التنمية،دراسة حالة الجزائر،مذكرة دكتورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية و إدارية ، جامعة قسنطينة ، غير منشورة ،2011-2012.

35.كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2013 .

36.مغدور حرابية، علوش فاطمة الزهراء، تضخم وآثاره على التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، 2005.

37. يحي مسعودي ،إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث حالة الجزائر،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص مالية ، جامعة الجزائر،غير منشورة ،2008- 2009

- **مواقع الكترونية:**

38.www.un.org/arabic

39.http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/115/115/_devolop_bridge2.pdf

40.SUVl.70lm.org/tsss5_topic

41.www.eslamweb.com

42.www.sis.gov/arabic/roya

43.www.worldbank.org/dz

- **المراجع باللغة الفرنسية:**

44. Echange international et croissance, l'analyse de D.Ricardo, 2004,P 1,2, (www.acgreoble.fr/ses/content/...EDS/D.Ricardo. PDF) consulté le (2012/03/05)

45. Ulrich Kholi, Analyse Macroéconomique, université de Boeck, Bruxelles, Belgique, 1999,

46. La croissance et le modèle de Solow**,** projet Bases, uni, université de Lausanne, 2013. www3.unil.ch/wpmu/bases/.../la-croissance-et-le-modèle-de-Solow consulter le (05/03/2019)

47. World Economic Forum, the Global Competitiveness Reports 2010/2011, 2011/2012, 2012/2013, 2013/2014, 2014/2015, 2015/2016, 2016/2017, 2017/2018.

الملخص

الملخــص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاقتصاد الجزائري في ظل وجود العولمة من خلال التطرق إلى البرامج التنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، كما تهدف إلى معرفة تنافسية الاقتصاد الجزائري في تقرير التنافسية العالمية ، وأهم انعكاسات العولمة علىالاقتصاد الجزائري و تحديات التي واجهها خلال الألفية الثالثة، لقد استعملنا المنهج الوصفي و التحليلي لمعالجة هذا الموضوع .

و لقد خلصنا إلى أن العولمة قد ساعدت على زيادة نمو و الثروات في السنوات الأخيرة إلا أنها لم تفعل ذلك بالنسبة للدول النامية عامة و الجزائر على وجه الخصوص ، كما أن اختلال التوازن القائم للتنمية أدى إلى تفاقم الفقر و انخفاض نصيبها من التجارة العالمية و الإنتاج، فقد أثارت العولمة جدلا واسعا في مختلف المجتمعات خاصة فيما يتعلق بالمساواة في توزيع الدخل بين مختلف الشرائح السكانية و توسيع الهوة بين الفقراء و الأغنياء و أسهمت في التدهور البيئي.

الكلمات المفتحية : النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، العولمة، الاقتصاد الجزائري ،البرامج التنموية، التنافسية العالمية

Abstract:

This study aims to identify the reality of the Algerian economy in the presence of globalization by addressing the development programs represented in the economic recovery support program and the complementary program to support economic growth. It also aims to know the competitiveness of the Algerian economy in the global competitiveness report, and the most important repercussions of globalization on the Algerian economy and the challenges it faced during the third millennium. We used the descriptive and analytical approach to address this topic.

We have concluded that globalization has helped increase growth and wealth in recent years, but it has not done so for developing countries in general and Algeria in particular. The imbalance in development has led to an exacerbation of poverty and a decrease in its share of world trade and production. Globalization has raised widespread controversy in various societies, especially with regard to equality in income distribution among different segments of the population and widening the gap between the poor and the rich, and has contributed to environmental degradation.

Keywords: Economic Growth, Economic development, Globalization, Algerian economy, Development programs, Global competitiveness.